آفة الرشوة السياسية في النّظام العلماني وبراءة نظام الإسلام

التحرير

سياسية اخبارية جامعة

إعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

ISSN 2382-2643

تونس وسيناريو الديون اللبنانية

التحرير — الاحد 27 رجب 1441هـ الموافق لـ 22 مارس 2020م العدد 284 الثمن 700م — التحرير

منع انتشار كورونا مسؤولية شرعية تؤكدها القيم الإسلامية

الأمراض والأوبئة.. نظرة سياسية

الصراع على ليبيا هل يشعل حرباً إقليمية؟

جائحة كورونا تكشف هشاشة المنظومة الحالية

منذ بدأ انتشار فيروس كورونا واعتباره وباء عالميا، اتخذت الحكومة التونسية إجراءات لمنع انتشار الفيروس، بلغت إلى حد الحضر الصحي العام، ومع أن الإجراءات والتعليمات الصحية الخاصة بمكافحة هذا الوباء ومنع انتشاره ليست محل كفاح سياسي، فالكل مطالب بالالتزام بها، لأنه من الأذى والضرر المتحقق الواجب دفعه، لحديث النبي صلى الله عليه وسلم: (لا ضرر ولا ضرار)، أي لا يجوز إلحاق الضرر بالنفس أو بالغير، ومع هذه القناعة ، فإن تصرفات الدولة يظهر فيها التخبط والارتجالية وعدم المسؤولية، في إتخاذ إجراءات منع التجمع أو غلق الحدود مع الدول الموبوءة، فإلى وقت قريب ضلت وسائل النقل مزدحمة بالرغم من أنها تشكل أهم أماكن العدوى وانتشارها ما يعرض مصير الناس للخطر.

هشاشة دولة الحداثة

يأبى فيروس كورونا إلا أن يكشف هشاشة المنظومة الغربية التي شيدت دولة الحداثة على أساسها إبان توقيع وثيقة الاستقلال، فدولة الحداثة التي أسسها بورقيبة واستثمرت في التعليم والصحة على حساب قطاعات أخرى بقيت مهمشة، تجد نفسها اليوم عاجزة عن التصدي لهذا الوباء، فالكل يجمع على عدم قدرة الدولة ومصحاتها الاستشفائية على استيعاب المرضى والمصابين، ليبقى السلاح الوحيد بيد الشعب ومدى وعيه بضرورة الالتزام بوسائل الوقاية، وحتى هذه تعجز المنظومة القيمية الغربية على تحقيقيها إلا بقوة الجند وصرامة القانون، ففاقد الشيء لا يعطيه والفكر الغربي الذي تقوم عليه دولة الحداثة، يقدم القيم المادية على باقي القيم الإنسانية والأخلاقية والروحية، لذلك فهو عاجز عن دفع الناس تلقائيا بالالتزام بالحضر الصحي.

ومما يبعث على الحزن والأسى، عدم وجود قاعدة علمية بحثية تمكن الدكاترة والباحثين في بلادنا من العمل الجاد لإيجاد العلاج الناجع لهذا الداء، بل عجزت حتى عن توفير بعض مستلزمات الإنعاش ووسائل الحماية، وهو ما يشكك في صدق ما يروج له أنصار دولة الحداثة من أن دولة الإستقلال استثمرت في التعليم الذي لا ينفصل عن مراكز البحث العلمي ومتطلباته، إذ لا يعقل أن تبقى بلادنا متخلفة، تنتظر بيانات مخابر البحث الأمريكية والأوروبية والصينية بعد مرور أكثر من 64 سنة عن توقيع وثيقة الإستقلال الذي نوه بذكراها رئيس الجمهورية يوم الجمعة 20 مارس 2020.

إعلام الكورونا

والأنكى من ذلك أن يحمل بعض الإعلام التونسي عجز الدولة العلمانية التي اغتصبت سلطاننا وفرضت علينا أنظمة الكفر بالقهر، أن يحمل المسلمين عجزها عن توفير العلاج لهذا الوباء وكأن الإسلام مطبق والخلافة قائمة. ولم يكتفي هذا الإعلام الحاقد على الإسلام وأهله بهذا القذف، بل واصل بث سموم حقده على الإسلام وشعائره حتى أضحى أشد فتكا من الكورونا، فصور التجاء المسلمين لله بالدعاء على انه شعوذة و تخلف رغم أن سيدهم ترامب دعا الكنائس للتضرع لرب العباد من اجل رفع الوباء، كما استهزأ من اطمئنان المسلمين وايمانهم بقضاء الله وقدره، رغم أن مناعة الإنسان التي تضعف بحالة الهلع التي يبثونها هي السلاح الوحيد لمقاومة الكورونا.

انهيارات اقتصادية

لا شك أننا لا زلنا في بداية الأزمة التي تعصف باقتصاديات دول العالم وسيكون لها تداعيات وخيمة على اقتصادنا المتهالك، لأن الساسة في بلادنا أبوا إلا أن يربطوا عجلة اقتصادنا بالأقطاب العالمية ومؤسساتها المالية منذ زمن المقبور بوقيبة، الذي جعل الإسلام وراء ظهره بالرغم من أنه الحل الواجب والأمثل لمشاكلنا.

إذا استمرت الوضعية على ما هي عليه دون القيام بحلول نابعة من عقيدتنا وديننا فإن سلسلة من الانهيارات المتتالية تنتظرنا، وما هي إلا فترة قصيرة حتى تعجز كثير من الشركات والمؤسسات المالية عن دفع ديونها للبنوك التي تقتات على الأقساط الربوية. فشركات الطيران، والنقل البحري، والفنادق والمطاعم، ومصانع النسيج والجلود، وغيرها كثير سوف تصبح عاجزة عن دفع فوائد ديونها، ما يؤدي إلى سلسلة من انهيارات بنكية، ومن ثم عجز عن دفع ضرائب للحكومة والتي بدورها ستعجز عن دفع ديونها الربوية. وهكذا فإن هذه الأزمة مرشحة أن تكشف عن الضعف الكامن في المنظومة الغربية التي بنيت عليها دولة الحداثة، والخراب المخفي في النظام الاقتصادي الرأسمالي.

وجوب التغيير

إن ما يحصل في تونس والعالم يجب أن يكون محفزا للبشر جميعاً للتخلص من المنظومة الغربية المتحكمة في العالم، أي من النظام الرأسمالي قبل أن يجرهم إلى كساد اقتصادي أشد فتكا مما حصل في الكساد الكبير عام 1929م، حيث يتوقع خبراء حصول إفلاس مالي وبطالة لمئات الملايين من الأشخاص.

لقد كشف فيروس الكورونا هشاشة النظام الدولي وعدم قدرته على التعاطي مع ما يهدد البشرية، وأن الإسلام بقيمه الرفيعة التي تجعل القيمة الإنسانية أعلى من القيمة المادية هو القادر على إنقاذ البشرية، واسألوا شعب إيرلندا عن دور الخلافة العثمانية في إنقاذهم من مجاعة مهلكة.

لذلك فإننا نتوجه إلى الخبراء والمفكرين والاقتصاديين في بلادنا أن يُعملوا عقولهم وأن يتفكروا بعمق في المبدأ الإسلامي الذي وضعه الله عز وجل وعالج مثل هذه الأوبئة بنجاح كوباء الطاعون، وانزل منهاجا ونظاما كان بمثابة المنقذ للعرب وللشعوب الأخرى من الغرق حين طبقوه وعملوا به حتى أبناء الديانات الأخرى، وفصل فيه نظاما اقتصاديا يوزع الثروات ويمنع تكديسها ويحفز الإنتاج والاقتصاد الحقيقي، ويخلو من الربا والبورصات وأسواق الاقتصاد الوهمي، ويغطي العملة بالذهب والفضة وليس بالورق المحمي بالغطرسة والقوة.

قال تعالى: «وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا»

د. الأسعد العجيلي، رئيس المكتب الإعلامي لحزب التحرير، تونس

بيان صحفي

منع انتشار كورونا مسؤولية شرعية تؤكدها القيم الإسلامية

على إثر تفشي فيروس كورونا واعتباره وباء عالميا، سارعت الحكومة التونسية إلى إجراءات لمنع انتشار الفيروس فعلقت الدراسة وأغلقت المساجد ومنعت صلاة الجماعة، لكنها تركت المقاهي والملاهي والمطاعم مفتوحة بشكل يومي إلى حدود الرابعة عصرا، ولم تتخذ أي إجراء فيما يخص وسائل النقل المكتظة للتقليل من التزاحم باعتباره أحد أهم وسائل الحد من انتشار الفيروس، معرضة مصير الناس للخطر.

وإننا في حزب التحرير/ ولاية تونس نتوجه لأهلنا في تونس بالنصح الأمين:

1. إن أهم وسيلة لمجابهة الفيروس هي الوقاية من الإصابة باتباع بعض خطوات النظافة الشخصية وتعقيم الأماكن الكثيرة اللمس وعدم لمس الفم والأنف والعين بدون غسل الأيدي قبل الملامسة والامتناع عن السلام بالأيدي والقبلات، والابتعاد عن التجمعات والمرضى أو من تظهر عندهم أعراض المرض أو السعال أو ارتفاع درجة الحرارة، فقد أوصى رسول الله بذلك بقوله ﷺ «لاَ تُورِدُوا المُمْرِضَ عَلَى المُصِحِّ» رواه البخاري، وعند أحمد في مسنده «فِرَّ مِنَ المَجْذُومِ فِرَارَكَ مِنَ الأَسَدِ».

2. عدم مغادرة المنزل، ومن يخرج لضرورة العمل فعليه اتباع التعليمات اللازمة باتخاذ كافة التدابير لمنع انتقال المرض له ولأهله، والتعقيم وغسل الأيدي قبل الدخول على الأهل والاختلاط بهم، فتلك مسؤولية عظيمة أمام أهل بيته، لقوله «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ».

3. وجوب الالتزام بالحجر الصحي لمن أصابه المرض، باعتباره مسؤولية شرعية، فقد قال عليه الصلاة والسلام «إِذَا سَمِعْتُمْ بِالطَّاعُونِ بِأَرْضٍ فَلَا تَدْخُلُوهَا، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا مِنْهَا» رواه البخاري، وسألت أمنا عائشة رضي الله عنها رسول الله ﷺ عن الطاعون فَأَخْبَرَهَا نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ كَانَ عَذَابًا يَبْعَثُهُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ، فَجَعَلَهُ اللَّهُ رَحْمَةً لِلْمُؤْمِنِينَ، فَلَيْسَ مِنْ عَبْدٍ يَقَعُ الطَّاعُونُ، فَيَمْكُثُ فِي بَلَدِهِ صَابِرًا، يَعْلَمُ أَنَّهُ لَنْ يُصِيبَهُ إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ، إِلَّا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ الشَّهِيدِ» رواه البخاري.

4. ضرورة تحلي الجميع بالقيم الرفيعة التي أوصى بها الإسلام كإغاثة الملهوف ومساعدة الضعيف والتعاون مع كل القوى الحية في البلاد للتصدي لهذا الوباء، باعتباره مسؤولية الجميع، كل في موقعه، فقد قال المصطفى ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، الإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْؤُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، - قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنْ قَدْ قَالَ: وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ - وَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ».

5. إن الأمة الإسلامية إذ تواجه هذا الوباء، فإنها تواجهه بالتوكل على الله والأخذ بأسباب الوقاية والعلاج، متسلحة بالصلة بالله والاتكال عليه والاستغفار واستحضار المفاهيم العقدية التي توجب على المؤمن التسليم بقضاء الله.

إن البشرية اليوم بأمس الحاجة للرعاية الحقيقية من دولة تقدم الرعاية والقيم الإنسانية على القيم المادية والربح، فالبشرية بأمس الحاجة لدولة الخلافة التي تجلب النور والرحمة للعالمين وتتعامل مع الأمراض على أنها قضية إنسانية وليست قضية خسارة أو ربح مادي أو تنافس على المصالح، فتقدم كل الإمكانيات لمعالجة الناس ومنع انتشار الأمراض.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية تونس

البديهي العاجل لإنقاذ أهل تونس من الوباء

كتبه مراد معالج - طبيب مقيم وعضو في حزب التحرير

ينتشر وباء فيروس كورونا المستجد بسرعة رهيبة, إذ انطلقت هذه الآفة من بلاد الصين لتجتاح 165 بلدا آخر لتصيب أكثر من 275 ألف إصابة تُوفّي منهم أكثر من 10000 إنسان في مدة لم تتجاوز 4 أشهر أي منذ شهر ديسمبر الفارط، أما في تونس فقد تم تسجيل أول إصابة بفيروس كورونا بداية شهر مارس علما أن الفيروس بدأ منذ شهر جانفي باجتياح البلدان الأوروبية المجاورة كفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، ففي 23 فيفري سجلت ايطاليا أكثر من 150إصابة، ورغم ذلك بقيت الرحلات المنظمة القادمة من تلك البلدان على وتيرتها العادية مع تونس مما سمح بدخول المسافرين الحاملين للفيروس إلى التراب التونسي، وقد اعترفت سلطة الاشراف أنّ أوّل إصابة في صفوف التونسيين كانت لمسافر قادم من إيطاليا عبر سفينة وصلت إلى تونس يوم 27 فيفري وعلى متنها حوالي 250 شخص.

وبعد تسجيل أول إصابة في تونس يوم 2 مارس، بقيت السلطة صامتة دون حراك 6 أيام أخرى ثمّ أعلنت عن إجراءات من قبيل التقييد الجزئي للرحلات مع إيطاليا دون تقييدها كليا رغم أن إيطاليا هي البلد الأوروبي الأكثر تضررا من وباء كورونا، ولم تعلن السلطة عن قطع الحدود البحرية والجوية مع إيطاليا.إلا في 13 مارس

نلاحظ من الإجراءات التي تقررها السلطة التونسية أنها تفتقد إلى النظرة الاستباقية ولا تواكب سرعة الوباء، كما أنها إجراءات جزئية لا تلائم الوضع العام وخصائصه المادية والنفسية، إذ شهدت المخابز ووسائل النقل والبنوك ومكاتب البريد منذ الإعلان عن قرار حضر التجول يوم 18 مارس حالة ازدحام نتيجة الإقبال المتزايد عليها وهذا من شأنه أن يضاعف انتشار الفيروس بين الناس.

أما بعد، ونظرا لرهان الوضع الحالي وخطورته المستعجلة، أريد أن أثير بعض الإجراءات البديهية الغائبة عن التنفيذ لمقاومة هذا الوباء العالمي قبل أن تحل المصيبة -لا قدر الله- كما حلت بإيطاليا وتخرج الأمور عن السيطرة .. خاصة أنها إجراءات لا تستوجب جاهزية نظامية مسبقة:

1- يجب إجراء فحص طبي بالنسبة لجميع العاملين في مجال الصحة لغاية الكشف عن عدوى محتملة بفيروس كورونا،

2- تزويد كل فرد من أعوان الصّحّة وبخاصّة المباشرين للتمريض أو التحليل، بمخزون خاص يتضمن أبرز وسائل الوقاية من العدوى، لأن أعوان الصحة هم الأكثر احتكاكا بالمرض والمرضى وأماكن العلاج وكي يتم تجنب تنقل العدوى إليهم ومنهم إلى غيرهم من المرضى.

3- يجب تسخير طواقم من أطباء وممرضين سواء منهم الذين يعملون في القطاعين العام والخاص أو العاطلين عن العمل للقيام بمعايدة المرضى غير المصابين بوباء كورونا المستجد وفحصهم في منازلهم، كي يتم تجنب خروج هؤلاء المرضى من منازلهم لمعايدة المستشفيات العامة والخاصة لأن ذلك يعرضهم للعدوى وهم الأكثر عرضة للهلاك من مضاعفات العدوى بفيروس كورونا المستجد.

4- يجب تسخير طواقم طبية خاصة تعاين المصابين أو المشتبه بإصابتهم بفيروس كورونا المستجد.

5- وضع كل المنشآت الصحية العامة والخاصة تحت الحماية العسكرية والإشراف المباشر وخصوصا الصيدليات والمستشفيات ومنشآت صناعة وتوزيع الدواء والمعدات الطبية، ومراقبة متينة لاستمرارية خدماتها بالضوابط الملائمة لحالة الوباء ومعاينة حجم مبيعاتها لاجتناب الاحتكار.

أخيرا،تتحمل السلطة التونسية مسؤولية تقصيرها في التعامل مع هذا الوضع الاستثنائي الذي تمر به البلاد، وأسأل الله تعالى أن يكشف عن الإنسانية جمعاء هذا الوباء العالمي فلا يكشف الضر إلا هو.

{وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ ۚ يُصِيبُ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ ۚ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ}.

المهندس وسام الأطرش

جائحة كورونا، تكشف وهم «دولة الاستقلال» في تونس

مقدمة

يبدو أن الرصيد السياسي والشعبي الذي ينفق منه قيس سعيد منذ فترة الانتخابات وإلى الآن أوشك على النفاذ، بما يضع القائمين على هذا النظام الأعرج في تونس أمام تحدّ جديد في أساليب إدارة الأزمات المتراكمة، أو ربما في حسن الإصغاء إلى توجيهات وإرشادات المسؤولين الكبار والسفراء الأجانب الذين لم تعُدْ وصفاتهم السياسية تحقق النتائج المرجوّة لتخدير الشعوب وتنويمها مغناطيسيا...

ولعل هذا الاصطدام المتكرر بالواقع،يفرض على الجميع أسيادا وعبيدا تقاسمحالة الأرق المتزايد ومشاعر الحيرة العميقة تجاه التقلبات اليوميةالتي تفرضها حالة الوعي التراكمي المتنامي المصقولة بالإسلام وأحكامه المطابقة للواقع،بما يُسقط كل حسابات الدول الغربيّة في الماء، ويُبرز هذا البلد (تونس) في الخارطة كجزء من أمة إسلامية عريقة صامدة لا تأبى إلا أن تخوض كغيرها من الأقطار الممزقة معركة التحرير والاستقلال الحقيقي والنهائي عن إرادة الغرب ونفوذه، مدركة أن الانتصار في معركة الوعيهو الذي سيمكنها منتحقيق النهضة الفكرية المنشودة ومن رسم مسار جديد في تاريخ البشرية بإذن الله.

فلم تمض أشهر قليلة على توليه رئاسة تونس، حتى اكتشف الشعب أن هذا الفقيه الدستوري ليس سوى الوجه المزين للنظام (تماما كما أشار إلى ذلك حزب التحرير منذ أول وهلة) وأن السياسة ليست كلاما إنشائيا واسترسالا أدبيا بلاغيا وخطابات مشاعرية دون فعل وإنجاز حقيقي ملموس على أرض الواقع، كما اكتشف أن الدولة العميقة ليست سوى الشماعة التي يعلق عليها كل من يوضع على رأس النظام فشله في إدارة المشهد السياسي وممارسة الحكم فعليا، يضاف إليها في عهد الرئيس قيس سعيد عدد من الغرف المغلقة.

وهكذا، يسير حكام تونس في حمل لواء مكافحة الفساد، ومواجهة المكائد والمؤامرات وخوض البطولات الدونكيشوتية، ظنا منهم أن سياسة الهروب إلى الأمام هي التي ستجعل الشعب يصدق تعرضهم لأكبر المؤامرات الكونية التي تهدف إلى وقف سيطرتهم على الأرض وغزوهم للفضاء كما جاء على لسان السيد الرئيس في جربة، مع أنهم جزء من المؤامرة وطرف رئيسي في عملية التحيل على هذا الشعب لسلب إرادته، مهما كانت النيّات، لأن العبرة في السياسة بالفعل لا بالنوايا الطيبة.

بل إن وجود «الدولة العميقة» و«الغرف المغلقة» والحديث عن صراع بين أجنحة النظام في باردو والقصبة وقرطاج أوعن تمرّد المنظومة الشغيلة لهو أكبر دليل على فساد النظام وعجزه على منع تحكم اللوبيّات النافذة في الدولة والموالية للغرب في مفاصل الدولة، هذا إن لم يكن ذلك كله يتم في إطار تبادل الأدوار لتقديم النموذج الديمقراطي الذي يسعى الغرب إلى تكريسه في تونس، ولذلك فإن حرص الاستعمار على مصالحه في بلادنا، يجعله حارسا لهذا النظام مشرفا على تنظيم الحياة السياسية وضبط إيقاع كل المعزوفات السياسية المتناحرة ظاهريا، موغلا في إقصاء الإسلام من الحكم وموهما الناس بأنها تعيش وهم الاستقلال...

فيروس «كورونا» والاستثمار في الأزمة

منذ اللحظات الأولى التي أعلنت فيها السلطات الرسمية عن وجود حالات مؤكدة لفيروس كورنا المستجد، شرعت الدولة المفترضة في تونس إلى التملص من كل مسؤولياتها، وإلى إعلان استقالتها التامة من كل المهام، باستثناء بعض الإجراءات التي توحي بادئ الأمر بأنهم يتعاملون مع مرض عرضي سرعان ما يزول، مع أن الشواهد من كبرى الدول كفيلة لأن تعلن حالة الطوارئ الصحية وتسارع الدولة بتعبئة الموارد البشرية وتقسيم الأدوار وتزويد العاملين في القطاع بما يلزمهم في مختلف الجهات من تجهيزات وسيارات إسعاف وغيرها، خاصة أمام هشاشة القطاع الصحي في تونس. ولكننا بدل ذلك، وجدنا السلطات الرسمية في تونس، تستثمر في وجود هذا الفيروس، لتعلمنا عبر رئيس الحكومة أن التعامل مع صندوق النقد الدولي هو خيار لا مفر منه، وكأن الفيروس حجة كافية للتعامل مع هذا القاتل الاقتصادي.

ثم بعد ذلك، تحول الأمر إلى سباق محموم بين أطراف عدة تطالب الشعب بالتبرع للدولة والتصدق عليها بما تيسر، وشعارها: للصندوق يا محسنين...

فبعد رئيس الحكومة الذي اكتفى بالحد الأدنى وهو دينار، طالب اتحاد الشغل بالتبرع بيوم عمل من أجل إعانة الدولة على تجاوز الأزمة، وجعله تبرعا إجباريا بما ينفي عنه صفة التطوع...

أما رئيس الدولة، فراح يزايد على مجلس النواب على ما يبدو، ليعلن أن وطنيّته تحتم عليه التبرع بنصف راتبه الشهري، مطالبا الجميع بالتنافس في ذلك...

وهكذا، راح الجميع يصرف أذهان الناس عن الأموال المنهوبة والثروات المستباحة والمؤسسات المالية التي أقرضتها الدولة وكل المتهربين الضريبيين، ليصبح الشعب في موضع مساءلة ومحاسبة، ويصدق الجميع الكذبة التي أرساها نظام بن علي، من كون تونس بلد فقير لا قبل له بتعبئة موارد الدولة، مع أنها كما أشرنا أزمة نظام تتميز سياسته الاقتصادية بخضوعها التام للمصالح الغربية التي لا يمكن لها أن تستقر في تونس إلا فوق أعمدة الفساد وأباطرة المال والأعمال.

وقبل هذا كله، فقد كشف فيروس كورونا عن تناقض صارخ من قبل رئاسة الحكومة، حيث سارعت إلى تعليق صلاة الجماعة في المساجد ومنها صلاة الجمعة في وقت مبكر، في المقابل، فقد تركت المقاهي والمطاعم والمحلات التجارية مفتوحة طيلة اليوم، فسارعت إلى غلق بيوت الله باسم الدين في نفس الوقت الذي تحتشد فيه الناس في الأماكن العامة والمحطات ووسائل النقل الجماعي، بل وجدنا النظام يرعى عمليات تعقيم الخمر وتقديمه في الحانات، مقابل عجزه عن تعقيم بيوت الله وآداء فريضة الجمعة وفق الأحكام والرخص الشرعية التي جعلها الله سبحانه لعباده عند الوباء.

وهكذا، راح النظام يسابق غيره من أنظمة الملك الجبري ليستثمر في وجود الفيروس بما يخدم القوى الاستعمارية، فيبدأ باستهداف تجمعات المصلين ويثير موضوع المساواة في الإرث عبر الإعلام ويشكك في أحكام الدين، ويستميت في نشر الرذيلة في المجتمع، ويتناسى كل أزماته ونكباته، وكأنه في راحة من أمره.

ولم يقف الأمر عند ذلك، بل انبرى عدد من الوجوه الإعلامية إلى جلد أبناء الشعب وحط عزائمهم وضرب معنوياتهم في مواجهة الفيروس مع التشكيك في وعيهم، بما يخفف وينفس عن أسيادهم في الغرب، حيث سمعنا من ينعت أبناء بلده بأبشع النعوت، ويصفهم بأقذر الصفات، عبر مقارنات انهزامية تجل الكافر، وتحقر من المسلم، مع أن النظرة إلى الصورة كاملة يري أن الغرب الذي يسوقون لحضارته ووجهة نظره في الحياة قد أفلس تماما، وكل ممارساته صارت مكشوفة مفضوحة تضرب تلك الصورة الناصعة التي يصورها عبيد الاستعمار وأبواقه الدعائية في بلادنا. كما تظافرت جهود جميع ركائز هذا النظام الذي وصلت به الوقاحة إلى أن يحمل الأفراد مسؤولية رعاية شؤون الدولة وإعانتها على تجاوز الأزمة ضمن صورة معكوسة مخزية، تتجلى فيها كل معاني غياب الدولة.

هذا التخبط الفاضح، والتهجم المجاني الواضح، على الشعب الصامد في تونس، يعكس حالة الانهزام النفسي التي يعيشها نظام يسعى إلى عقاب الشعب جماعيا على خيار الثورة والتغيير، وأن يخضعهم ويركعهم إلى سياسات وإملاءات الصناديق الجائرة، ليصبح التفقير والتجويع سياسة رسمية تتبناها الدولة، رغم وجود الموارد والخيرات من غاز ونفط وفوسفات وأملاح وموارد طبيعية وبشرية قادرة على صناعة التغيير الجذري والحقيقي. ولذلك فإن كل محاولات الاستثمار في هذه الأزمة على حساب مصالح الشعب، لا تعد إلا أن تكون رقصة من رقصات الديك المذبوح، تبشر بقرب زوال هذا النظام وسقوط كل دعائمه وركائزه بإذن الله، خاصة أمام سرعة تهاوي الأنظمة الغربية نفسها وعجزها عن قيادة البشرية وتقديم حلول لمشاكلها...

قيس سعيد، بين واقع الاستعمار ووهم الاستقلال

مع أنها أزمة نظام وليست أزمة أشخاص، إلا أن المدقق في نشاط مؤسسة رئاسة الجمهورية في تونس، يرى فضلا عن محدودية صلاحياتها وانحسار دورها في أمور لا تتعلق برسم السياسات الداخلية للبلاد، أنها تهتم بالنواحي الشكلية دون المضمون، حتى تكاد المضامين تقتصر على خطابات الرئيس الموسمية، والتي تحولت على ما يبدو إلى أسطوانة مشروخة تدور معزوفتها حول المعاني الأساسية التي خاض بها الرئيس حملته الانتخابية، بنفس النغمة ونفس النبرة وعلى نفس الإيقاع الروتيني، بما يجعل من الرئيس استثناء حقيقيا داخل الاستثناء التونسي المطلوب غربيّا، ولذلك نجده يبالغ في رسم صورة طوباوية للديمقراطية الناشئة، بخطاب ملتوٍ وفصيح في الآن ذاته، ينسبإلى الواقع السياسي الذي نعيشه كل معاني الإرادة والتحرر مع يقينه التام من كونه يخاطب شعبا مقهورا مسلوب الإرادة.

بل يمضي في فلسفة الإرادة إلى أن يعانق درجة خياليةمن الصدق والمسؤولية تؤكد للشعب أنه لا وجود لدولة في تونس...بل الموجود فقط شعب يريد، يحكمه صوريا رئيس يهنئ الشعب في كل لقاء بوجود هذه الإرادة، ويؤكد لهم أنهم قادرون على تحقيق إرادتهم إذا توفرت الوسائل القانونية لذلك، دون أن يعطيهم إجراءات عملية أو كيفية لتفعيل إرادتهم، وهو ما يعفيه من اتخاذ القرارات الحازمة المنتظرة في كل مرة، لأن الأهم لدى رئيسنا المفدى هو أن هناك شعبا يصرخ ويريد...

وهكذا، يظهر جليا أن الدور الأساسي للرئيس، هو احتواء هذه الإرادة، وضمها إلى صدره أو في حضنه الدافئ، إلى أن تنطفئ شعلة الغضب، ويعود الشعب أدراجه آملا أن يأتي اليوم الذي ينتصر فيه الرئيس العاجز على تلك الغرف المظلمة، كي يقدر العصفور النادر في قرطاج أن يحقق أمانيّ شعبه الحالم...

فقد تلى الاجتماع الوزاري المنعقد يوم 9 مارس 2020، اجتماع مجلس الأمن القومي بإشراف رئيس الدولة قيس سعيد. ثم أكد في كلمة له على طمأنة التونسيين موضحا أنه سيتم اتخاذ إجراءات أخرى بالتنسيق مع مختلف الوزارات ومع عدد من الدول. هذا من حيث الناحية الشكلية الروتينية.

أما من حيث المضمون، فلم يستطع تمالك نفسه بعد التأكيد على الرفع من حالة التوقيحرصا على سلامة التونسيين. ليعود إلى لعب دور الضحية من موقعه كقائد أعلى للقوات المسلحة، فيقول حرفيا في مفارقة عجيبة: «سنقضي على كل الفيروسات والجراثيم مهما كان مصدرها ومن رتب لها»، تماما مثلما قال في وقت سابق: «أي رصاصة من أي إرهابي يقابله وابل من الرصاص».

ثم لم يفته أن يسجل هدفا جديدا في مرمى شباك البرلمان، حيث ذكر في ختام كلمتهإلى ضرورة التسريع بسن التشريعات اللازمة كتركيز مؤسسة فداء لرعاية الجرحى وعائلات الشهداء من أبناء المؤسستين الأمنية والعسكرية، وكذلك المبادرة المتعلقة بتنقيح القانون المتعلق بمكافحة الإرهاب وغسل الأموال.

قيس سعيد نفسه، رئيس نفس الدولة المتسولة على أعتاب مؤسسات النهب الدولي، والطامعة في إعانة أبناء شعبها، وجدناه يوم 19 مارس 2020 ينفق مجددا من ذلك الرصيد المتآكل ليجتمع بمديري البنوك التونسية وعلى رأسهم محافظ البنك المركزي، من أجل التباحث حول آليات مساعدة المؤسسات الاقتصادية المتضررة وذلك بتوفير السيولة اللازمة لتجاوز الأزمة، بما يطرح ألف سؤال حول مدى جدية السلطة في تونس في الوقوف إلى جانب شعبها في هذه المحنة، خاصة بعد تصريحات سياسية وإعلامية تؤكد أن الدولة قد حسمت موقفها من المقاربة التي وضعت أمامها، لتخير عند الضرورة أن يموت أبناء الشعب نتيجة لغياب الوعي (على حد زعمهم) على أن يموت الناس جوعا في بيوتهم نتيجة لتقصير الدولة.

يأتي اجتماع قيس سعيد في نفس اليوم الذي أصدر فيه رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ منشورا يقر امتيازات، ومسكنا وظيفيا وسيارتان لكل عضو حكومي، ما يعني أن أولويات المرحلة، هي إنقاذ من تبوأ كرسي الحكم، ولا علاقة لذلك بآلام الشعب أو آماله...

أما في اليوم الموالي، 20 مارس 2020، فقد عادقيس سعيد ليشرف بقصر قرطاج على اجتماع مجلس الأمن القومي، والنظر في الإجراءات الواجب مزيد اتخاذها إثر تقييم القرارات والإجراءات المعلنة في الفترة الأخيرة لمقاومة انتشار فيروس كورونا وذلك على ضوء المستجدات الصحية بالبلاد، بحسب ما أعلنته رئاسة الجمهورية.

ثم في كلمة توجّه بها للشعب التونسي بعد انتهاء الاجتماع، توجّه قيس سعيد بعبارات التهنئة للتونسيين بمناسبة عيد الاستقلالمؤكدا على وجود استقلال حقيقي في تونس سيتم تدعيمه في قادم الأيام، تأكيدا يستشف منه مدى حرص النظام المتهاوي على خدمة الكافر المستعمر إلى آخر رمق، حيث ما كان ليؤكد على هذا الأمر لولا شعوره باهتزاز الثقة اهتزازا كاملا وبحقيقة بيعه للأوهام.

وقد طمأنهم بأن لا يصيبهم الخوف والذعر من انتشار فيروس كورونا بقوله "نحن نخوض مع البشريّة كلها حربا ضدّ هذه الجائحة" وأكّد أنّ تونس ستنتصر بوعي شعبها وإرادته على هذا الفيروس، مؤكدا أن "الوضع في تونس تحت السيطرة وأنه لا مجال للخوف والفزع»ثم رسعان ما ناقض نفسه حين قال بأنّ الإجراءات التي تمّ اتخاذها تبقى غير كافية ولذلك تمّت الدعوة اليوم على أن تكون هناك مقاربة عالميّة لتطويق أزمة فيروس كورونا وذلك بتدخّل العديد من المنظّمات الدوليّة على غرار منظّمة الأمم المتحدّة التي طالبها وبشكل مباشر بالتدخل العاجل لأنّ الإجراءات الوطنيّة ستبقى غير كافية، فعن أي استقلال يتحدث هذا الرئيس الهاوي؟

وهكذا، يبتلينا الله بفيروس، ليعري به النظام تعرية كاملة أمام شعبه، وتظهر جميع سوءاته، وتنكشف كذبة القرن في تونس، من كونها «دولة استقلال»...

نسأل الله أن يعجل لشعوب الأمة بدولة الخلافة الراشدة حيث التحرير الكامل والشامل للبلاد والعباد بإذن الله، وما ذلك على الله بعزيز.

تونس وسيناريو الديون اللبنانية

محمد زروق

الخبر :

قال رئيس الحكومة إلياس الفخفاخ، في تصريحات صحافية، إن بلاده أضاعت على نفسها المراجعتين السابعة والثامنة، اللتين كان على أساسهما سيُصرَف نحو مليار دولار، وذلك بسبب عدم اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب.

وأضاف أنه لا يزال أمام تونس فرصة لتحصيل قسط سادس من قرض الصندوق، لكنها ستخسر كثيراً إذا لم توفق في هذه الخطوة، معتبراً أن صندوق النقد يوفر لتونس خروجاً أفضل إلى الأسواق المالية (الاقتراض) لتدبير الموارد المالية المطلوبة لميزانية الدولة.

التعليق :

حالة الاقتراض أصبحت وكأنّها إدمان عند الحكومات التونسية المتعاقبة قبل الثورة وبعدها، وتحولت إلى ما يشبه الحالة المرضية التي تلازم القائمين على شؤون البلاد عندنا، والذين استسهلوا القروض، فتحوّلت عندهم إلى حلّ عادي، يومي، يصلح لكل المشاكل، وجاهز للاستعمال في كل وقت، وعند كلّ المقتضيات.

فها هي حكومة إلياس الفخفاخ تسابق الزمن من أجل تحصيل قسط أخير من قرض صندوق النقد المتفق عليه قبل نحو 4 سنوات، حيث تسعى إلى إقناع خبراء صندوق النقد بإتمام المراجعة السادسة قبل 20 مارس، من أجل ضمان صرف قسط أخير من القرض بقيمة 450 مليون دولار وسط توقّعات أن يضع صندوق النقد شروطاً جديدة وأكثر صرامة لاستئناف المفاوضات ومن أهمها وضع خريطة طريق واضحة للإصلاحات المطلوبة، ولا سيما المتعلقة بتقليص دعم المحروقات وإصلاح الضرائب.

إنّ الجميع يتحدّث من خبراء ومتابعين وحتى من خلال أرقام دوائر رسمية، وكلّهم يقولون أن نسبة الدين تجاوزت السبعين في المائة من الناتج الداخلي الخام، أي أن كل ما تنتجه تونس من مختلف الموارد والثروات لا يتبقى منه لشعبها ولمستقبل أجيالها ولمدخراتها إلا أقل من ثلاثين بالمائة، والباقي يذهب لسداد الديون ومستحقات الديون، وفوائد الديون.

فمن يتحمّل كلّ هذه التّبعات الجسام، من يتحمّل مسؤولية الطفل التونسي الذي صار عندما يولد، ينزل مباشرة وهو مورّط في دين قدره ثمانية آلاف دينار على الأقل، وهي تقديرات بالرغم من أنّها غير دقيقة وغير علمية لكنها موجعة ومفزعة، وتنمّ عن القدر الذي بلغه الارتهان التونسي لدى المقرضين، سواء كانوا دولا أو مؤسسات مالية.

هذه الوضعية الكارثية لا تعود عهدتها فقط للتوجه الحكومي بل إنّ مجلس نواب الشعب هو شريك للحكومة في كلّ شيء، بعد أن اقتصر دوره في المصادقة على القروض الأجنبية فكل ما يقرّره الأول يصادق عليه الثاني .

فالحكومة لا تتحمّل وحدها وزر هذه الآثام – وزر القروض الربوية المهلكة – بل إنّ لها شريكا في جريمة رهن مقدّرات البلاد والعباد للدوائر المالية الدولية هو بالتأكيد مجلس نوّاب الشعب. فلولا قبولهم لتلك المشاريع المتعلقة بالقروض الأجنبية من دوائر المال الاستعمارية واستبشارهم بها ما مرّت تلك القوانين، فبمواقفهم منها وموافقتهم لها أصبحت الدولة التونسية من تلك الدول ذات الاقتصادات تحت الصفر التي تعتمد دوما على الاقتراض، ولمّا تعجز عن تمويل المشاريع أو تسديد الدين تطلب إعادة جدولة الديون، وتعود من جديد إلى الاقتراض، لتسدد أقساط وفوائد بعض القروض، وتأخذ أخرى، في سلسلة جهنمية من الاقتراض الذي لا ينتهي، ذلك أن عقلية الحُكم عندنا تحوّلت من عقلية رعاية شؤون الناس والنظر في مصالحهم إلى عقلية منشغلة فقط بالاقتراض وسباق محموم نحو الصناديق المالية الدولية، وهذا كلّه بمكر من الدول الإستعمارية المقرضة وبقبول تام ونهائي من الحكومة وشريكها مجلس نوّاب الشعب.

وهاته التوجّهات السياسية والخيارات الإقتصادية لا يمكن أن تخلّف تنمية ولا تشغيلا ولا نسب نموّ لا مرتفعة ولا متدنية, ولا تزيد في نسبة الدخل الأهلي، بقدر ما تستنزف كل شيء، وتسرّع بالبلاد نحو الإفلاس، ونحو إعلان العجز عن سداد الديون في فترات لن تطول كثيرا على ما يبدو وخصوصا مع ملاحظة أنّ هشاشة الوضع الاقتصادي مرجح للارتفاع، بسبب فيروس كورونا، الذي تسبب في شلل عالمي لحركة النقل والسلع و إضطرار أن تلجأ الحكومة إلى حلول تقشفية للإفلات من طلب جدولة ديونها الخارجية أي الإفلات من السيناريو اللبناني، فشبح السيناريو اللبناني ليس عنّا ببعيد, فلبنان أعلنت إفلاسها عندما قرّرت عدم الإيفاء بالتزاماتها المالية الدولية.

إن مشكلة القروض في بلادنا كونها محرّمة شرعا يقول الله تعالى: ((يمحق الله الربا ويربي الصدقات والله لا يحب كل كفار أثيم))، فالله تعالى يخبر أنه يمحق الربا، أي: يذهبه، إما بأن يذهبه بالكلية من يد صاحبه، أو يحرمه بركة ماله فلا ينتفع به، بل يعذبه به في الدنيا ويعاقبه عليه يوم القيامة.

فهاته القروض ما دامت ربوية هي بالتالي غير مثمرة أو غير منتجة بذهاب بركتها، إضافة إلى أنها لن تُسدّد من منتوج ستوفّره ويُباع ويُدفع لها ربحه، بل إنها تذهب إلى الأجور أو إلى سداد فوائد وأقساط قروض أخرى، ما يؤدي إلى استنزاف متواصل وكبير للمخزون من المدخرات ومن العملة الصعبة ومن الاحتياطي النقدي، وحتى من السيولة المتوفّرة. والحلول المتوفرة لدى الحكومة هو مزيد الاقتراض، ومزيد إغراق الخزينة العامة للدولة بمستحقات قروض أخرى، وإغراق الأجيال القادمة بارتهانات لا دخل لها فيها، مع توفّر الغطاء القانوني بمصادقة مجلس نوّاب الشعب عليها.

تونس بين الاستقلال المزعوم والتبعيّة الفعليّة 1/2

بسام فرحات (أبو ذرّ التونسي)

تُحيي تونس هذه الأيّام الذّكرى الرّابعة والسّتّين لاستقلالها المزعوم (20 مارس 1956) في ظلّ أجواء غريزيّة مشحونة بفوبيا وباء (كورونا) استهلكت المناسبة وميّعتها وأفقدتها ألقها ورونقها الذي شاع منذ ستّينات القرن المنصرم :فقد أُهمِلت وابتُذِلت وامتُهنت وكادت تندرس من الأذهان لعدم انطباقها على مسمّاها بالمشاهد الملموس حتّى أضحت باهتة مُحتشمة شبيهة بعيد الشجرة..والأصل في هذه الذكرى أنّها عزيزة على الكيانات القوميّة والوطنيّة التي تُؤرّخ لكينونتها وقيامها بانفصالها السياسيّ عن جسم دولة معادية،ولكن هل يصدق هذا التوصيف على الدويلات الكرتونيّة التي نبتت في العالم الإسلاميّ إثر انفراط عقد الدّولة العثمانيّة وتقاسم الكافر المستعمر لتركتها ضمن اتفاقيّة (سايكس/بيكو) المشؤومة..؟؟ فبعد أن جثم على صدر الأمّة أكثر من قرن اضطلع خلاله (برسالته) المتمثّلة في (الحماية والإعمار والتمدين والتأهيل للدّيمقراطيّة) عمد الغرب الاستعماريّ إلى تسليم الشعوب الإسلاميّة بطاقات ميلادها ككيانات وطنيّة كسيحة تابعة منزوعة المخالب في إطار صفقات مسمومة سُمّيت زورا وبهتانا (استقلالا) تحوّلت بمقتضاها مهامّ الاستعمار بالوكالة إلى زمرة من العملاء والصّنائع المضبوعين بالغرب وثقافته تسلّموا المشعل عن أسيادهم وتكفّلوا بمواصلة وتسهيل المهمّة الاستعماريّة المتمثّلة في نهب مقدّرات البلاد وطمس عقيدتها ومسخ هويّتها أرضا وبشرا وثقافة..وقد جاءت العقود السّتة التي عاشتها الشعوب الإسلاميّة في كنف هذه الاستقلالات الصّوريّة مصداقا لهذا التحليل،إذ لم تزدها إلاّ نأيا عن تطبيق الإسلام وحرفا عن النهضة الصّحيحة وإمعانا في التخلّف والتبعيّة والانحطاط والتفقير والتسخير، ممّا يؤسّس لمشروعيّة التساؤل حول حقيقة هذا الاستقلال المزعوم ومصداقيّته وانطباقه على واقع تونس اليوم:فهل هو فعلا ـ كما يُفترض به أن يكون ـ سيادة وسلطان وتحرّر وانعتاق وعودة لحضن الهويّة الإسلاميّة ،أم أنّه على النقيض من ذلك مجرّد نيابة للاستعمار ووكالة عنه في إنجاز مهامّه القذرة بقفّازات محليّة..؟؟

لا مُشاحة في الاصطلاح

منهجيّا تفترض منّا الإجابة عن هذا التساؤل المركزيّ ضبط المصطلحين (استقلال/استعمار) أي تحديد ماهية كلّ منهما ثمّ تنزيل ذلك على واقع تونس لنصل عبر المقارنة إلى الحكم لها أو عليها والجزم باستقلالها من عدمه،معتمدين في ذلك المعاني التي حمّلهما بها واضعوهما أنفسهم ـ إذ لا مُشاحة في الاصطلاح ـ عسانا نتمكّن من قلب الدّليل على أصحابه وحسبنا بذلك حجّة دامغة بالغة..

اصطلاحا:يعني الاستقلال التحرّر من أيّة سلطة خارجيّة ماديّة كانت أم معنويّة،وعدم الخضوع لأيّ سيطرة أو قيد أو نفوذ أجنبيّ،أي أن تكون سيادة الدّولة على مجالها الترابيّ والفكريّ والبشريّ كليّة وكاملة وأن تتفرّد بحكم نفسها حسب إرادة شعبها ووجهة نظره في الحياة من غير ضغط أو إكراه..فالاستقلال -إذن- يفترض السّيادة الكاملة والسّلطان التّام والإرادة المطلقة والسّيطرة الكليّة على المقدّرات والقرارات وإدارة الشّؤون الدّاخليّة والخارجيّة بما يقتضيه المبدأ المتبنّى مع غياب كلّ أشكال التبعيّة لا نستثني من ذلك الوصاية أو الإشراف أو الرّقابة الدوليّة..وهو تعريف جامع مانع ينطبق تمام الانطباق على واقع دول العالم «الحرّ».

ونظيره شرعا - من زاوية العقيدة الإسلاميّة- السّلطان والأمان:أي أن يكون سلطان القطر ذاتيّا نابعا من أصحابه المسلمين وأمانه بأمان الإسلام وأهله..

وفي المقابل فإنّ الاستعمار يعني فرض السّيطرة العسكريّة أوالسياسيّة والاقتصاديّة والثّقافيّة على الشّعوب المستضعفة لاستغلالها أي للاستئثار بخيراتها ومقدّراتها ومحو هويّتها العقائديّة والحضاريّة وتذويبها في هويّة المستعمر..

هذا المعنى الاصطلاحيّ الخام المستفزّ وقع تلطيفه غربيّا وتسويقه في صورة رسالة حضاريّة ومهمّة إنسانيّة في ذمّة الأمم المتقدّمة تجاه الشّعوب المتخلّفة لتأهيلها وتمدينها وترشيدها والأخذ بيدها..وإمعانا في المكر والتضليل استُعيض عن الشّكل التقليديّ للاستعمار المتمثّل في التسلّط العسكريّ الدمويّ المباشر بشكل خفيّ من أساليب السّيطرة الاستعماريّة الحديثة (نيو-أمبريالزم)وهو التسلّط غير المباشر الذي يقوم على الوصاية السياسيّة والسّيطرة الاقتصاديّة والغزو الثّقافيّ للدّول والشّعوب مع الاعتراف باستقلالها الظّاهريّ الشّكلي وسيادتها الجزئيّة،ويتحقّق بوسائل (سلميّة) من قبيل تكريس التبعيّة الاقتصاديّة والتكبيل بالمعاهدات الدوليّة المجحفة والاستثمار والإعانات المشروطة والخبرات الأجنبيّة والقواعد العسكريّة والإغراق بالقروض الربويّة وفرض اللغة والثّقافة وأسلوب العيش،وخاصّة عبر الارتهان السياسيّ بتنصيب العملاء والسّماسرة حكّاما على الرّقاب..وقد عبّر الفيلسوف الأمريكيّ (نعوم تشومسكي) عن ذلك بقوله (لم يعد الاحتلال العسكريّ السّافر ضروريّا فقد برزت وسائل حديثة تعوّضه مثل صندوق النّقد الدوليّ والبنك الدوليّ وسائر مؤسّسات الإقراض..)

الهويّة بين الأصل والنّسخة

إنّ من أوكد مهامّ الاستعمار وأخصّ خواصّه ـ إلى جانب نهب الثّروات ـ مسخ هويّة البلاد والعباد وغزوهم ثقافيّا والحاقهم حضاريّا بهويّته،لذلك من المفيد منهجيّا في هذا السّياق أن نستعرض هويّة تونس أرضا وشعبا قبل الاستعمار وبعده،أي كيف تسلّمت فرنسا البلاد في 1881 وكيف سلّمتها لبورقيبة وزمرته في 1956 ،حتّى نستطيع عبر المقارنة أن نجزم هل أنّ الذي حصل في ذلك التّاريخ هو استقلال فعليّ عن فرنسا أم أنّه صفقة تحوّلت بموجبها مهامّ الاستعمار بالوكالة إلى الطّاقم المحلّي..؟؟ ولعلّه من فضول القول التذكير بأنّ هويّة هذه الرّقعة من الأرض بمن عليها من سكّان قد تحدّدت بشكل نهائيّ منذ ألفيّة ونصف يوم جاءها العبادلة السّبعة في 27هـ/648م:فهي منذ ذلك التّاريخ أرض إسلاميّة خراجيّة رقبتها بيد بيت مال المسلمين،أمّا شعبها فمكوّن أساسيّ من مكوّنات الأمّة الإسلاميّة وركن ركين من بنيانهاحسُن إسلامه ووُضِعت عنه الجزية،بقدوم موسى ابن نُصير سنة90هـ. وقد اغتصبت فرنسا البلاد والعباد على هذه الهويّة:إيالة عثمانيّة تُطبّق فيها أنظمة الإسلام ويُحكم فيها بما أنزل الله طيلة 1400 عام،أي دار إسلام في إطار دولة الخلافة العثمانيّة الإسلاميّة..والمنطق يقتضي أنّ استقلالها لا يتحقّق إلاّ باستعادة تلك الهويّة كاملة غير منقوصة،فهي النّسخة الأصليّة التي يُقاس عليها والنّموذج الذي يُحتذى لتجسيم الاستقلال الفعليّ.فالاستقلال بما هو سيادة وسلطان وأمان وإرادة وأصالة وهويّة وانعتاق وانفراد بالشّأن يكمن في استعادة هذه الهويّة الإسلاميّة التي اغتصبت فرنسا البلاد عليها ولا يتحقّق إلاّ بها..فهل أرجعت فرنسا البلاد إلى بورقيبة وزمرته يوم 20 مارس 1956 بتلك المواصفات حتّى نعتبر ذلك استقلالا..؟؟ هل أعادت لهم النّسخة الأصليّة التي استماتت القبائل التّونسيّة في الدّفاع عنها واسترخصت في سبيلها دماءها وأموالها ،أم سلّمتهم نسخة مشوّهة ممسوخة مغرّبة مزيدة منقّحة ونصّبتهم نواطير لمصالحها وكلّفتهم بمواصلة مهامّها الاستعماريّة بالنّيابة..؟؟ هل نتحدّث اليوم عن استقلال أم عن استقلاليّة (أوتونومي) أي استعمار ذاتي بقفّازات محليّة (أوتو ـ كولونيزاسيون)..؟؟

الدّستور والهويّة

ممّا لا شكّ فيه أنّ الدّستور في تونس قد اعتُهِد منذ وضعه في نسخته الأولى سنة 1861 كآليّة من آليّات استهداف الهويّة الإسلاميّة للبلادوالعباد:فدستور عهد الأمان ودستور الاستقلال (1959) ودستور الثّورة الحالي (2014) استهدفت ثلاثتها سيادة البلاد ومقدّراتها وانتماءها الثّقافيّ والحضاريّ بخبث ودهاء ومكر وباعتماد المرحليّة ودسّ السمّ في الدّسم وذلك وفق سيرورة تصاعديّة مافتئت تنحو منحى الجراءة والسّفور والشّيء من مأتاه لا يُستغرب..

فالأوّل (أي دستور عهد الأمان) صدر بإيعاز وضغط وتدخّل سافر من القناصل الأوروبيّين وبتأثير شخصي من (جوزاف رافّ) الوزير الفرنسيّ في حكومة الباي (نعم ؟؟)..

والثّاني (أي دستور 1959) صيغ بإشراف فرنسيّ بريطانيّ مباشر في شخص ابنهما البارّ (الحبيب بورقيبة) وحاشيته وتحت رقابة العين البصيرة لليهوديّ البريطاني (سيسيل حوراني) مستشار الرّئيس بورقيبة آنذاك..

أمّا الثّالث فقد وُضِعت بنوده بإملاء اليهوديّ الأمريكيّ (نوح فيلدمان) المتخصّص في دساتير العالم الإسلاميّ الممسوخة،لذلك فلا غرابة أن جاءت هذه الدّساتير محاربة لله ورسوله وأحكامه وتشاريعه..وفي هذا الخضمّ الخيانيّ الاستعماريّ لطالما تشدّق العلمانيّون ودعاة الإسلام المعتدل على حدّ السّواء بمجلّة الأحوال الشّخصيّة وبالفصل الأوّل من دستور الاستقلال وتشبّثوا بتلابيبهما للتدليل على استقلال البلاد وعدم انبتاتها عن جذورها الثّقافيّة والحضاريّة وذلك في مفارقة وقحة مناقضة لواقع تينك الوثيقتين. وبالمشاهد الملموس فمجلّة الأحوال الشّخصيّة تتناقض ـ صياغة وتفسيرا ومنهجا وأحكاما ـ مع الشّرع الإسلاميّ،فقد تعمّد واضعوها التنصيص على بنود وقوانين مخالفة لنصوص محكمة وأحكام شرعيّة قطعيّة لاسيّما في أبواب الزّواج وموانعه والطّلاق والعدّة والعلاقة الزّوجية والتبنّي والوصيّة..أمّا الفصل الأوّل من دستور 1959 فقد نصّ على أنّ تونس (دولة مستقلّة ذات سيادة الإسلام دينها والعربيّة لغتها والجمهوريّة نظامها) وهذا حقل ألغام ينسف الهويّة الإسلاميّة للبلاد والعباد:فلا يُفهم منه أنّ الإسلام عقيدة الدّولة ومرجعيّتها التشريعيّة ،وممّا يؤكّد ذلك التنصيص على النّظام الجمهوريّ كخيار وحيد للحكم بما يحيل على العلمانيّة وفصل السّلطة الدّينية عن السّلطة الزّمانية..هذا من حيث كون الدساتير والقوانين وضعيّة مخالفة لعقيدة الأمّة بل محاربة لها صيغت بأعين الكافر المستعمر ووحيه خدمة لمصالحه ومخطّطاته الهدّامة تجاه الأمّة..

لا سيادة ولا سلطان

وتتّضح الصّورة أكثر كلّما توغّلنا في التفاصيل والجزئيّات، فالحكّام الذين تداولوا على السّلطة في تونس منذ مسرحيّة الاستقلال قد جعلونا رهائن للغرب وأسرى لديه يتدخّل في شؤوننا ويفرض علينا طريقته في العيش ونظرته الاقتصاديّة في تلبية حاجيّاتنا ومواقفه السياسيّة في علاقاتنا الدوليّة، فتونس اليوم تُحكم عمليّا بتشريعات المستعمر في الحكم والقضاء والاقتصاد والتعليم..كما تتجلّى مظاهر الهيمنة في كلّ الجوانب الفكريّة والتشريعيّة والسياسيّة والأمنيّة والثّقافيّة :فقانون الميزانيّة المعمول به اليوم ما هو إلاّ تعديل للقانون الذي وضعته فرنسا سنة 1882 وفرضت من خلاله الضّرائب الدّائمة على الشّعب..والتعليم يسير وفق مشروع (لويس ماشويل) الذي رفضه علماء الزّيتونة لما فيه من ضرب للشّريعة وتغريب للنّاشئة.. ومجلّة العقود والالتزامات التي تنظّم المعاملات وضعها اليهوديّ الإيطاليّ (دافيد سانتلاّنا) سنة 1907..وقِس على ذلك القضاء والحكم والوسط السياسيّ وغيرها من أنظمة الحياة،فكلّها غارقة في حمأة العمالة والتبعيّة والقوانين الوضعيّة..

أمّا عن مخازي الزّمرة التي أفرزتها الثّورة فحدّث عن البحر ولا حرج، فقد رهنوا البلاد للكافر المستعمر وجعلوا اقتصادها مجرّد حساب جاري في صندوق النّقد الدوليّ وفرّطوا في مقدّراتها للشّركات النّاهبة تستأثر بها دون أهلها وسلّموا أمن تونس وإعلامها وصحّة شعبها ودوائرها الحكوميّة لبريطانيا..فعن أيّ سيادة نتحدّث واليهودي (نوح فيلدمان) يُملي على (النوّاب) بنود الدّستور التونسيّ..؟؟ وعن أيّ سلطان نتحدّث والانتخابات يشرف عليها القناصل الأجانب في مراكز الاقتراع..؟؟ وعن أيّ إرادة نتحدّث والبنوك الدوليّة تتحكّم في ماليّة البلاد وتتدخّل في كلّ كبيرة وصغيرة من دواليبها..؟؟ وعن أيّ استقلال نتحدّث ودستور تونس لا ينصّ على سياسة خارجيّة ووثيقة الاستقلال سريّة لم تُكشف بنودها للرّأي العامّ..؟؟

إنّ الاستقلال الحقيقيّ لا يتحقّق في الواقع إلاّ بقلع نبتته الخبيثة من جذورها وعدم الاكتفاء بما ظهر منها فوق الأرض ،أي بكنس أفكاره وعقائده وأنظمته ورجالاته ومؤسّساته من هذه الأرض الطيّبة وتعويضها بما تُمليه علينا عقيدتنا الإسلاميّة ،وهذا لا يتحقّق إلاّ في إطار دولة الخلافة الرّاشدة على منهاج النبوّة،وما سوى ذلك فاستخفاف بالعقول ورسكلة للاستعمار واستنساخ له بأشكال جديدة..

فهل نحن فاعلون..؟؟

آفة الرشوة السياسية في النّظام العلماني وبراءة نظام الإسلام منه

محمد الأحمدي

يُطلق الكثير من العلمانيين صيحة الفزع في كلّ محطّة انتخابيّة من ظاهرة الرشوة السياسيّة وتغوّل المال السياسي الفاسد الذي يتّهمونه بإفساد الأوضاع في البلاد، ويرون أنّ المشكلة ليست في النّظام بل المشكلة عندهم في عدم صلاح الأشخاص القائمين عليه الذين أوصلهم المال السياسي الفاسد الذي يقف حائلا دون شفافيّة الانتخابات فأثّر في نتائجها تأثيرا.

والمحقّق فيالأمريجد أنّ الدّافع لإطلاق صيحات الفزع هذه ليس مردّه نزاهة الصّائحين ولا هو تعفّفا منهم إيمانا بعدم جواز ذلك،إنّما صيحاتهملعدم قدرتهم على مجاراة أصحاب اللوبيات ذوي الإمكانيات الضّخمة.

إنّ الرشوة السياسية ومنها ما يعرف بالمال السياسي الفاسد، هو ذاك المال الذي تنفقه جهات خفيّة وبطرق ملتوية قصد التأثير على موقف جمع من النّاس أو كسب وضمان تأييدهم في قضيّة ما. والدافع الرئيسي للّجوء إلى هذه الأساليب إنّما هو انتهازية القائمين عليها وسعيهم لنيل السيادة على أقوامهم بما هم ليسوا أهلا له وبما لا يقدرون على التمكّن منه بالطريق الطبيعي وذلك استجابة لرغبة غريزيّة في السعي إلى السيادة والسيطرة والطموح القويّ للجمع بين الجاه والثروة.

دور رأس المال في الحياة السياسية في النظام الديمقراطي

لقد اشتهر النّظام الرأسمالي بقوّة تأثير أصحاب المال فيه إذ هم في الحقيقة المتحكّمونفي دواليب الدولة فهم الذين يفرضون التشريعات والقوانين ويرسمون السياسات،ثمّ هم الذين ينصّبون الحكام لتنفيذها، وقد نتج عن هذا ظلم كبير في المجتمعات أحسّ به عموم النّاس وأدركوا أنّ الدولة تحت الهيمنة الرأسماليّة ليست دولتهم، بل هي دولة الشركات وأصحاب المال، الأمر الذي دفع بالكثير من الناس لرفع أصواتهم للمطالبة بضرورة الوقوف أمام هيمنة رأس المال على مسار الانتخابات. وقد نجحوا في اقتلاع بعض التشريعات ظنّا منهم بأنّها الكفيلة بصدّ هذا الفساد ومنع المفسدين من التسلّط على دوائر القرار في السلطة، إلا أنّه وبالرغم من وجود هذه التشريعات فإنهم لم يقدروا على القضاء على هذا الفساد ولم تنجح هذه التشريعات في تحقيق الغرض من إنشائها وسوف يبقى العجز قائما أمام تغوّل المال على الحياة السياسية مهما اجتهد المجتهدون ما لم يقع تغيير الأساس الفاسد الذي أُنشئ عليه المجتمع للارتباط الوثيق بينهما.

ليس هذا النّوع من الفساد حديث عهد في الوجود، وليس وجوده مربوطا بزمن معيّن أو أناس معيّنين بل وجوده مقرون بنمط عيش المجتمعات وفساد الأسس التي تقوم عليها. ولقد عرفت المجتمعات البشرية منذ القدم وجوده،يذكر القرآن الكريم ما حصل في الأقوام السالفة، فهذا فرعون الذي حاول استمالة السحرة والتأثير فيهم للوقوف أمام موسى ودعوته، فاستقدم السحرة لمناظرة موسى وبدل البحث عن الحقّ سعىإلىإغراء السحرة بالأموال والمكانة المرموقة، قال تعالى «وَجَاءَ السَّحَرَةُ فِرْعَوْنَ قَالُوا إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ (113) قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ لَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ(114).

وفي زمن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم فقد ذكرت أصحاب السير انّ عتبة بن ربيعة وهو سيد من سادات قريش قد كان يوما جالسا في ناديهم ورسول الله صلى الله عليه وسلّم جالس في المسجد لوحده،قال لسادة قريش: « ... ألا أقومإلى محمد فأكلّمه وأعرض عليه لعلّه يقبل بعضها فنعطيه أيّها يشاء و يكفّ عنّا ؟ فقالوا:»بلى يا أبا الوليد، فقم إليه فكلمه». فقام إليه عتبة حتى جلس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: «يا ابن أخي، إنك منا حيث قد علمت من السلطة في العشيرة، والمكان في النسب، وإنك قد أتيت قومك بأمر عظيم فرقت به جماعتهم وسفهت به أحلامهم وعبت به آلهتهم ودينهم وكفرت به من مضى من آبائهم، فاسمع مني أعرض عليك أمورا تنظر فيها لعلّك تقبل منها بعضها. فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: قل يا أبا الوليد، أسمع؛ قال: يا ابن أخي، إن كنت إنما تريد بما جئت به من هذا الأمر مالا جمعنا لك من أموالنا حتى تكون أكثرنا مالا، وإن كنت تريد به شرفا سودناك علينا، حتى لا نقطع أمرا دونك، وإن كنت تريد به ملكا ملكناك علينا؛ وإن كان هذا الذي يأتيك رئيّا تراه لا تستطيع رده عن نفسك، طلبنا لك الطبّ، وبذلنا فيه أموالنا حتى نبرئك منه، فإنه ربما غلب التابع على الرجل حتى يداوى منه».. أو كما قال له.

فخطاب عتبة يحمل رغبة قادة قريش وحرصهم الشديد على أن يتخلّى الرسول صلّى الله عليه وسلّم على دعوته مقابل عروض مغرية ماديّة واجتماعية وهذا في حقيقته ما هو إلارشوة سياسيّة.

الرشوة في الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسيّة في النظام العلمانيلا تعتمد في عملها إلا على أساس المال فبه تكسب الأعضاء وبه تشدّ إليهاالأنصار والمؤيدين وبه تطفو الأحزاب وتظهر وبغيابه تموت وتندثر، ومن جرّاء هذا المال السياسي جدّت ظاهرة السياحة الحزبيّة هرولة وراء المصلحة أينما كانت ولو ببيع الذمم. فأفسدت هذه الأحزاب الكرتونية الحياة السياسية وأفسدت الذّوق العامّ وساهمت في تركيز الانتهازية والأنانية ووضعت العراقيل أمام أي عمل حزبي جادّ لإنهاض الأمّة.

إن الاعتماد على المال في العمل الحزبي مخالف لما يأمر به الإسلام ومخالف للعمل الحزبي الطبيعي في الأمة، فالحزبيّة عند المسلمين هو قيام بفرض وطاعة لأمر الله تعالى فلا ينتظر من الانخراط فيه تحصيل مال أو منافع كما انّ جعل المال أساس الانخراط في العمل الحزبي مخالف لسيرة الانبياء والمرسلين وقد أورد القرآن الكريم في الكثير من الآيات نفي اتخاذ الأجر على عمل الانبياء والمرسلين قال تعالى « وَمَا تَسْأَلُهُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ (104) « كما قال :» قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَى رَبِّهِ سَبِيلًا (57) وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ (109) (الشعراء)وكما قال ايضا: قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ [86]

فساد الأساس العلماني وصلاح الإسلام

إنّ النّاظر إلىالأساس الذي اعتمدته الديمقراطيّة في بناء المجتمعات ليدرك فساده ولا يمكن أن ينتج إلا مجتمعا يغلب عليه الفساد،فقاعدة السيادة للشعبالتي أعطت حقّ التشريع وسنّ القوانين إلى النّواب هي أصل البلاء وهي التي فتحت الأبواب أمام هيمنة رأس المال ودفعتهإلى السعي للسيطرة على أجهزة الدولة لضمان مصالح مالكيه تشريعا وتنفيذا.

وقاعدة السيادة للشعب لا تعترف إلا بالقيمة الماديّة مقياسا للأعمال، فالكل يوزن بميزانها ولا قيمة لأيّ شئ غيرها فهذا المقياس هو الذي صوّر الحياة بأنّها معركة بين النّاس تُستباح من أجل الفوز بها كلّ الوسائل والأساليب.

أمّا الإسلام قد حمى المجتمع من كلّ أنواع الفساد وأحكم غلق المنافذ المؤدّية إليه، فالقاعدة فيه أنّ السيادة للشرع وحده لا للبشر،فجعل التشريع بيد الله وحده فحال دون تسرّب المفسدين وأموالهمإذ الصلاحيات النيابيّة في مجلس الأمة(تبعا لهذه القاعدة) ليست تشريعيّة، بل للمحاسبة وإبداءالرأي فقط وهو ما يُبعد الانتهازية عن السعي للعضوية في المجلس النيابي.

وينتج عن قاعدة السيادة للشرع وحده أنّ مقياس الأعمال هو الحلال والحرام،ولهذاالمقياس دور عظيم في صرف النّاس عنالانتهازية والسعي وراء المصالح الضيقة. أمّا النظرة التشريعية (في قاعدة السيادة للشرع) حين التشريع فهي تقوم على النظر إلى مشاكل النّاس باعتبارها مشاكل إنسانية فقط، فهي لا تنظر إلى الفقراء فتقوم بالتشريع لفائدتهم على حساب الأغنياء، ولا تنظر إلى الأغنياء فتشرّع لفائدتهم على حساب الفقراء، فالتشريع الربّاني ينظر إلىالإنسان من حيث هو إنسان فلا يحابي أحدا ولا يميّز أحدا على أحدأو فئة على أخرى، وقد وقفت هذه القاعدة سدّا منيعا أمام تسرّب المفسدين الى دوائر القرار وحمت المجتمع من تسلّط الأقوياء على الضّعفاء. بخلاف قاعدة السيادة للشعب التي يقوم عليها النّظام الديمقراطي والتي تجعل النظرة التشريعية لديها بيد الفئة القوية فتستخدمها لما يخدم مصالحها على حساب الفئات الضعيفة،فسلطة القويّ هي النّافذة في هذا النّظام وهذا أمر ملاحظ وجليّ وفساده ملموس ومحسوس لكلّ النّاس.

إن النظام العلماني لا يخلو من الفساد في أي جزئية من جزئياته، فكل ناحية من نواحيه مدعاة للفساد ومجلبة للمفسدين ويبرز ذلك كأشدّ ما يكون فيالنّظرة إلى الحكم،فالعلمانيون يعتبرونه غنيمة تبذل من أجل الفوز به الأموال الطائلة لشراء الذّمم وتُسخّر كل الإمكانيات للظفر به أو للتأثيرفي من بيده الأمور لأنّ الحاكم عندهم إنما هو أجيريخضع لتأثير القويّ ولتوجيهه وبذلك تشكّل هذه النظرة بابا كبيرا للفساد ومساحة مهيّأة لتسرّب المال السياسي الفاسد.

أما عند المسلمين في المجتمع الإسلامي فالنظرة الى الحكم تختلف كل الاختلاف عن تلك التي يصوّرها النظام العلماني اذ يعتقد المسلمون بأنّ الحكم أمانة ومسؤوليّة فمن أقامه بحقّه كانت له القربى عند الله واستحقّ رضاه وأما إن لم يؤدّه على وجهه وسار فيه على غير أمر الله تعالى فمآله الخزي والندامة يوم القيامة. إنّ النّظرة إلى الحكم عند المسلمين تحمل مفهوم العبادة فالتنافس من اجل الظفر به ليس من أجل تحقيق مصالح ذاتية او فئويّة كما في النظام العلماني بل من اجل طلب رضا ربّ العالمين لا غير وقد نهى سبحانه وتعالى عن جعل المنافع أساسا لبيعة الخليفة،قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (ثلاثٌ لا يكلمهم الله يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكيهم، ولهم عذابٌ أليمٌ: رجلٌ على فضل ماءٍ بالفلاة يمنعه من ابن السبيل، ورجلٌ بايع رجلًا بسلعةٍ بعد العصر فحلف له بالله لأخذها بكذا وكذا فصدقه، وهو على غير ذلك، ورجلٌ بايع إمامًا لا يبايعه إلا لدنيا،فإن أعطاه منها وفى، وإن لم يُعْطِه منها لم يَفِ).

إن النظام الديمقراطي بكل مفاهيمه يمثّل خطرا على البشريّة،إذ هو أصل كل الشرور في العالم، وانّ الإسلام هو دين الرحمة وهو دين الأمنوالأمان. وان مسؤولية إنقاذ البشرية إنما هو موكول للمسلمين وهو أمانة في أعناقهم. وانّ الله سبحانه وتعالى لسائلنا عن ذلك، فاللهم يسّر لنا إقامة شرعك وحمل دعوتك.

مناعة القطيع لمواجهة كورونا... جريمة أخلاقية انبثقت من صلب الرأسمالية

د إبراهيم التميمي
عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير
في الأرض المباركة فلسطين

في ظل تفشي فايروس كورونا "كوفيد19" وتجاوز عدد الإصابات المئة ألف وإعلان حالة الطوارئ في العديد من الدول حول العالم وخاصة تلك التي ينتشر فيها الفايروس وما يرافق حالة الطوارئ من قرارات تتمحور حول منع انتشار الفايروس ومحاولة حصره باتخاذ إجراءات الحجر الصحي ومنع السفر وإغلاق الموانئ والمطارات والحد من المواصلات والتجمعات البشرية وغيرها من الإجراءات، في ظل كل ذلك ظهرت بريطانيا لتتبنى سياسة تخالف كل ما سبق وهي سياسة مناعة القطيع فما هي هذه السياسة؟؟ وما الدافع وراء إتباعها؟؟ وهل تصلح في مواجهة فايروس كورونا؟؟.

ما هي سياسة مناعة القطيع؟؟

تقوم سياسة مناعة القطيع على تحصين الناس وإكسابهم مناعة ضد مرض معين وهذا من خلال طريقتين: -

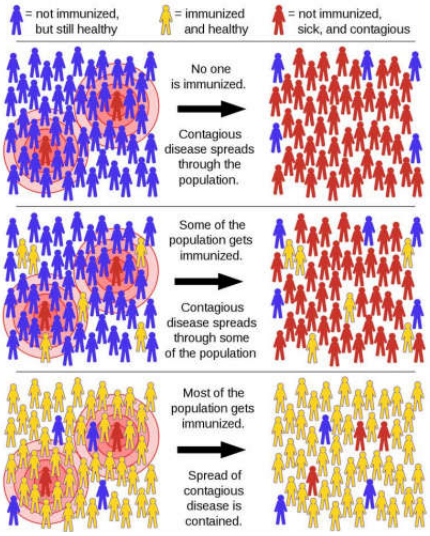

- تطعيم جزء كبير من السكان ضد مرض ما وهو ما يعرف باللقاح، حيث يكون اللقاح مكوناً من فيروسات ميتة أو ضعيفة لكنها كافية لتكوين ذاكرة لدى جهاز المناعة عند الإنسان ضد المرض من دون إصابة الجسم بالمرض وبالتالي إكساب الجسم مناعة ضد المرض.

- في حالة عدم توفر اللقاح يتم ترك المرض ينتشر بين الناس دون محاولة حصره أو منع انتشاره حتى يصيب المرض نسبة معينة من السكان "ثلثي السكان" ومن ثم يقوم جهاز المناعة عند من أصيبوا بتكوين أجسام مضادة ضد المرض وإنشاء ذاكرة مناعية بعد الشفاء وعندها يتوقف المرض عن الانتشار حتى لو لم يكن جميع السكان قد طوروا ذاكرة مناعية له،وهذه هي الطريقة التي تريد بريطانيا استخدامها في مواجهة فايروس كورونا.

- ملاحظة: إتباع هذه الطريقة في بريطانيا يتطلب أن تصاب نسبة كبيرة من السكان بين 60 و70٪ بالمرض ثم تتعافى، وهذا يعني السماح بإصابة أكثر من 47 مليون شخص ومع الإحصاءات الحالية التي تقول إن معدل الوفاة بفايروس كورونا هي 2.3٪ وأن نسبة من يتطور لديهم المرض إلى مرحلة خطيرة هي 19٪ فهذا يعني أن الوصول إلى مناعة القطيع في بريطانيا يتطلب موت أكثر من مليون شخص وثمانية ملايين إصابة أخرى تتطلب خضوع المريض لرعاية مكثفة لأن وضعه الصحي سيكون خطيراً وحرجاً. (الجزيرة نت-15-3-2020)

ونحن هنا بصدد الحديث عن النوع الثاني من مناعة القطيع (ترك المرض ينتشر) الذي تتبعه بريطانيا حتى اللحظة في مواجهة فايروس كورونا "كوفيد19-"، حيث إلى الان لم تتخذ بريطانيا الكثير من الإجراءات الوقائية التي اتخذت في الكثير من دول العالم لمنع تفشي الفايروس رغم تسجيلها 1140 إصابة و21 حالة وفاة حتى مساء الأحد 15 مارس/آذار 2020، وقبل الانتقال إلى الحديث عن الدافع لإتباع هذه السياسة نستعرض التالي: -

هنالك أراء علمية وطبية مختلفة لمدى نجاعة أو تأييد النوع الثاني من مناعة القطيع، وهل هي فعّالة في حالة كورونا أم لا؟ فالبعض يرى بأنها تصب في صالح البشرية لأنها برأيهم سوف تثمر في النهاية بالتغلب على المرض مستقبلاً وتمنع تحوّل هذا التفشّي إلى وباء سنوي في العالم، ومن أصحاب هذا الرأي باتريك فالانس كبير المستشارين العلميين في بريطانيا، حيث قال فالانس وفق صحيفة تيلغراف "إن فكرة مناعة القطيع -Herd Immunity- ستساعد العالم في مواجهة خطر فيروس كورونا "كوفيد19-"وأنّ التضييق على انتشار الفايروس من خلال الحجر الصحي الذي تقوم به معظم دول العالم قد يتسبب بعودة المرض من جديد مستقبلاً"(عربي بوست -16-3-2020)، وهذا يعتبر ترجمة لخطاب رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسن الموجه للشعب البريطاني حيث قال "إنه يتعين على العائلات الاستعداد لفقد أحبائها لأن فيروس كورونا سيواصل الانتشار في البلاد على مدار الأشهر المقبلة، حاصداً المزيد من الأرواح"، وأضاف "سأكون صريحا معكم، ومع كل الشعب البريطاني عائلات كثيرة، كثيرة جداً، ستفقد أحباءها قبل أن يحين وقتهم".

والبعض يرفضها ويرى أنها مقامرة بحياة الشعوب والناس، وفي ذلك تقول المتحدثة باسم منظمة الصحة العالمية مارغريت هاريس "نحن لا نمتلك المعلومات العلمية الكافية عن هذا الفايروس إذ لم يقض وقتاً كافياً وسط السكان حتى نتمكّن من تحديد ما يفعله من الناحية المناعية، إذ يعمل كل فايروس بطريقة مُختلفة داخل الجسم ويُحفّز ملفاً مناعياً مُختلفاً، ويُمكننا الحديث عن النظريات بالطبع ولكنّنا نُواجه في الوقت الحالي وضعاً يجب أن ننظر خلاله إلى العمل". (عربي بوست 16-3-2020)

ويصف أنثوني كاستيلو أستاذ صحة الطفل الدولية هذا التكتيك بالخاطئ والخطير حيث يقول "إن فكرة تحوّل الدول من الاحتواء إلى تخفيف حدة الانتشار هي فكرةٌ خاطئة وخطيرة"، وتساءل كاستيلو "حول ما إذا كان فايروس كورونا سيُؤدي إلى مناعة قطيع أم هل يُشبه الإنفلونزا التي تظهر سلالاتٌ جديدة منها سنوياً وتحتاج تكرار اللقاح؟ وقال لا يزال أمامنا الكثير لنتعلّمه حول الاستجابات المناعية لفايروس كورونا"، وأضاف "هذه ليس استراتيجية هذا استسلام"، ومن جهته يرى جيريمي روسمان المُحاضر في علم الفايروسات بجامعة كينت "أنه في حال إبطاء انتشار الفايروس مع الاعتماد على مناعة القطيع فقط لحماية الأشخاص الأكثر عرضةً للخطر فسيكون علينا انتظار إصابة 47 مليون شخص بالعدوى -في بريطانيا-".(عربي بوست 16-3-2020)

الدافع لإتباع هذه السياسة:

بغض النظر عن الخلاف الطبي بخصوص مناعة القطيع واختلاف أيهما يصب في صالح البشرية طبياً، فإن بريطانيا تبنت هذه السياسة لسبب واحد وهي أنها تنسجم مع المبدأ الرأسمالي الذي يقدس المنفعة والمادة، وإن حاولت تغليف ذلك برأي طبي ومسوغ حماية البشرية مستقبلاً.

وذلك أن بريطانيا ترى بأن سياسة مناعة القطيع سوف تؤدي إلى خسائر بشرية، ولكنها تكاد تكون محصورة في فئة عمرية تكرهها الدول الرأسمالية وتعتبرها عبئا عليها، وهي فئة كبار السن ومن يعانون من أمراض مزمنة ومعظمهم متقاعدون لا تستفيد الدولة منهم -عوائد الضريبة- وهذا بنظرها أفضل بكثير من اتخاذ إجراءات يترتب عليها خسائر اقتصادية بالمليارات، وهذا ليس بجديد على الإنجليز وهم الذين قاتلوا بجنود مستعمراتهم السابقة في إفريقيا وآسيا لاحتلال العالم وكذلك فعلوا حتى مع حلفائهم، فهم أصحاب مقولة سنقاتل حتى آخر جندي فرنسي، في الحرب العالمية الثانية، والان لسان حالهم سنواجه كورونا حتى آخر مسن وعاجز ومريض في بريطانيا وسنواجه الفايروس بنشر الفايروس تطبيقا لمقولتهم "داوني بالتي كانت هي الداء"!!

هل تنجح هذه السياسة في مواجهة كورونا؟؟

إن الناظر إلى هذه السياسة التي اتبعتها بريطانيا يرى بأنها سياسة لا تمت للإنسانية بصلة وتشبه قانون الغاب -يموت الضعيف ليعيش القوي- وأن مجرد طرحها يكشف عن بشاعة وتوحش النظام الرأسمالي، بينما الأصل أن تكون النظرة إلى البشرية نظرة رعاية شؤون وهي منع تفشي المرض أو الوباء والعمل على محاصرته قدر الإمكان مع العمل على تطوير علاج ولقاح يساعد البشرية على تخطيه وإن فشل ذلك وانتشر المرض وخرج عن السيطرة فإن النوع الثاني من مناعة القطيع يحصل بشكل تلقائي بفضل جهاز المناعة الذي خلقه الله في جسم الإنسان، أما تَعَمُّد ترك المرض والوباء ينتشر فهذا هو الإجرام بعينه ولذلك كانت تلك السياسة المتوحشة سياسة ناجحة في التخلص من فئة معينة من البشر وليس في مواجهة المرض، وسياسة لا تمت للإنسانية بصلة وحتى من تحدث بها من الأطباء هو قد تأثر بالقيم والمفاهيم الرأسمالية وأصبح ينظر من منظورها.

إن البشرية في ظل النظام الرأسمالي بات يُنظر إليها من باب الربح والخسارة المادية والمالية وليس من باب رعاية الشؤون، وحتى الدول التي اتخذت أقصى الإجراءات في مواجهة كورونا فهي إما أنها ترى بأن ذلك يصب في مصلحة الدولة ومنع انهيارها وسقوط نظامها الرأسمالي وإما خوفا من ضغط الرأي العام وغضبه في حال لم تتخذ تلك الإجراءات وأرادت مثلاً تبني سياسة بريطانيا التي بدأت أيضاً تحت ضغط الرأي العام والقطاع الصحي، ومن ذلك رسالة مفتوحة وجهتها مجموعة من 229 عالماً من جامعات المملكة المتحدة ينتقدون فيها توجهات الحكومة وتصريحات كبير المستشارين العلميين فالانس حول مناعة القطيع ويطالبون باتخاذ تدابير تمنع انتشار المرض، ومما جاء في الرسالة "إن تدابير التباعد الاجتماعي مثل منع التجمعات والحجر الصحي وتعطيل المدارس والجامعات والعمل من المنزل ستبطئ بشكل كبير معدل انتشار المرض في المملكة المتحدة وستنقذ آلاف الأرواح "(الجزيرة نت 15-3-2020)، وقد بدأت الحكومة تحت هذا الضغط باتخاذ إجراءات وإطلاق تصريحات محاولة من خلالها ممارسة الخداع والالتفاف على الشعب فتدّعي أنها سوف تستمر في سياستها -مناعة القطيع- لأنها تصب في خدمة البشرية ولكن مع توفير العزل لكبار السن والمصابين بأمراض مزمنة كأن من يشعل النار بالهشيم يستطيع حماية جزء بداخله ومختلط به..

أي أن الدافع في كل الأحوال ليس الطب وحماية الناس ورعايتهم وإنما النظرة النفعية عند الدول، وهذا طبيعي لأن المبدأ الرأسمالي بطبيعته وجد لخدمة أصحاب رؤوس المال ودولهم ومصالحهم وتسخير عامة الناس لخدمتهم وليس لرعاية شؤونهم والحفاظ على حياتهم، فإن كانت مصلحة الرأسماليين تتطلب الحفاظ على حياة الناس فعلوا وإن لم يكن كذلك تركوهم للموت كما كانوا يفعلون مع العبيد حيث كانوا يحافظون على العبد طالما أنه قوي فإن هرم أو ضعف أو مرض يقتلونه أو يتركونه يموت جوعاً.

أما مبدأ الإسلام فهو يقوم على رعاية شؤون الناس وحمايتهم والدفاع عنهم وهو لا يقيم وزنا للخسائر الاقتصادية عندما يتطلب ذلك، بل هو يستخدم المال لتلك الرعاية وليس لتكديسها في يد فئة قليلة وكذلك فإن الإسلام لا ينظر لكبار السن والمرضى على أنهم عبء وحمل على الدولة ولا بأس في التخلص منهم إن لاحت فرصة لذلك بل ينظر إليهم بذات النظرة التي نظر بها إليهم وهم شباب وأصحاب قوة، وهذا ما فعله عمر بن الخطاب خليفة المسلمين حينما رأى عجوزاً يهودياً يتسول فقال له مالك يا شيخ؟ فقال الرجل: أنا يهودي وأتسول لأدفع الجزية، فقال عمر: والله ما انصفناك نأخذ منك شاباً ثم نضيعك شيخاً والله لأعطينك من مال المسلمين، وأعطاه عمر -رضي الله عنه- من بيت مال المسلمين. (ابن القيم في أحكام أهل الذمة)

والبشرية اليوم في ظل غياب دولة الخلافة دولة الإسلام فإنها باتت تفتقر إلى هذا النوع من الرعاية، وهي عما قريب إن شاء الله سوف ترى عدل الإسلام ورعايته في ظل دولته التي ستملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً.

أمريكا تستخدم تمويل فيروس كورونا لدعم منتجي النفط والغاز الأمريكيين

في مؤشر صادم على أي المصالح التي تخدمها الحكومات الغربية فعلياً، يعتزم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب استخدام الأموال الخاصة بتمويل ما يتعلق بفيروس كورونا لدعم منتجي النفط والغاز الأمريكيين، في أعقاب انهيار أسعار النفط العالمية التي أثارها النظام السعودي.

وفقاً لصحيفة واشنطن بوست: يفكر البيت الأبيض بقوة في دفع المساعدة الفيدرالية لمنتجي النفط والغاز الطبيعي المتضررين من انخفاض أسعار النفط وسط تفشي فيروس كورونا، حيث يقترب مسؤولو الصناعة من طلب المساعدة، وفقاً لأربعة أشخاص مطلعين على المداولات الداخلية.

أشاد الرئيس ترامب بنمو إنتاج النفط والغاز الطبيعي تحت إدارته، محتفيا بارتفاعها في الولايات المتأرجحة ذات الأهمية السياسية مثل ولاية بنسلفانيا. لكن العديد من شركات النفط والغاز أصيبت يوم الاثنين بحرب الأسعار التي اندلعت بين السعودية وروسيا، مما دفع أسعار النفط إلى الانخفاض في أكبر انخفاض لها في يوم واحد منذ ما يقرب من 30 عاماً.

ويشعر مسؤولو البيت الأبيض بالقلق من احتمال أن العديد من شركات النفط الصخري، التي يعاني الكثير منها من الديون، يمكن أن تُنحى من العمل إذا ما تحول تراجع أسعار النفط إلى أزمة طويلة للصناعة. وقال ثلاثة أشخاص إن من المرجح أن تتخذ المساعدة الفيدرالية شكل قروض حكومية منخفضة الفائدة لشركات النفط الصخري، التي تعثرت خطوط ائتمانها للمؤسسات المالية الكبرى.

في الواقع، كانت الإدارة الأمريكية هي التي وجهت السعودية لتحطم أسعار النفط العالمية من أجل تخفيف العبء على المستهلك الأمريكي لا بسبب القلق الحقيقي عليه ولكن للتخفيف من آثار التباطؤ الاقتصادي المتوقع بسبب وباء فيروس كورونا. من المعروف أن الانكماش الاقتصادي خلال السنة الانتخابية عادة ما يؤدي إلى مواجهة الرئيس الحالي للهزيمة، وبالتالي فإن ترامب حريص على تعزيز الاقتصاد بأية طريقة ممكنة. الضرر الناتج عن المنتجين السعوديين والمسلمين الآخرين لا علاقة له بالحكومة الأمريكية ولكن همهم الوحيد هو منتجو النفط المحليون خاصةً في صناعة النفط الصخري النامية حديثاً. في هذه الأثناء، كان الحكام العملاء مثل محمد بن سلمان على استعداد للتضحية ببلاده خدمة لأسياده الغربيين.

وبـــــاء الرأسمالية شرٌ من وباء الكورونا

بالرغم من الاتهام المبطن الذي وجهه المتحدث باسم الخارجية الصينية عن احتمالية ضلوع الجيش الأمريكي في إدخال فيروس كورونا إلى مدينة ووهان ونفي أمريكا لهذه التهم، إلا أن كلا من البلدين يحاول أن يستثمر هذه الجائحة العالمية ومعاناة الناس لتحسين اقتصاده.

فالحكومة الصينية قد قامت بتأميم أغلب الشركات الأجنبية المقامة على أراضيها بطريقة شبه مجانية، بشرائها أسهم شركات صناعة التكنولوجيا بسعر زهيد لم يشهد التاريخ له مثيلا بعد فرار المستثمرين من الجنسيات الأمريكية والأوروبية من أراضيها.

أما ترامب فقد أمر وزير طاقته لشراء كميات ضخمة من النفط الخام بسعر زهيد "حيث بلغ سعر برميل النفط السعودي 25 دولارا" لملأ الاحتياطي النفطي الأمريكي الاستراتيجي عن آخره. كما وجه ترامب لدول لاتحاد الأوروبي ضربة موجعة بحظره السفر إليها مما كبد أسواقها المالية خسائر فادحة بلغت 33٪، والغريب أنه استثنى بريطانيا "الخارجة من الاتحاد" رغم تفشي الوباء فيها..

وسواء أكانت أميركا أو الصين من طوّر كورونا واستخدمه كسلاح بيولوجي، أو نتج الفيروس عن سلوكيات بشرية فاسدة، فإن العالم كله بما فيه الشعوب الغربية هو من سيدفع ثمن تحكم وجهة النظر الغربية الرأسمالية الميكافيلية بمصير العالم. كما أن الحرب التقنية والتجارية بين الصين وأمريكا على تزعم العالم اقتصاديا سيفاقم من معاناة البشرية التي لم تتعافى بعد من أزمتها المالية في 2008.

وليس غريبا على الدول الرأسمالية استغلال واستثمار معاناة البشرية لتحقيق مخططاتها الاستعمارية الجشعة، فهؤلاء هم الذين كبدوا العالم ملايين الضحايا في حروب عالمية، وهم الذين فتكوا بالناس بقنابلهم النووية والنابالم واليورانيوم المنضب والأسلحة الجرثومية، فهذه الدول لا تقيم وزنا لأرواح البشر بل مركز دورانها حول مصالحها بل مصالح المتنفذين فيها.

فهلاّ أدرك المسلمون اليوم حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم، والمهمة الموكلة لهم، وهي إنقاذ البشرية جمعاء من ضنك الرأسمالية المجرمة؟

إن الإسلام وحده هو القادر على صياغة مجتمعات مطمئنة مستقرة، عبر حرصه على تحقق القيم الإنسانية والخلقية والروحية بجانب القيمة المادية في المجتمع ولم يجعل قيمة تطغى على أخرى، مما ضرب أروع الأمثلة، لما طبق عملياً، في استقرار المجتمعات وطمأنينتها.

كورونا يعصف بالنظام الرأسمالي ويكشف مدى ضعفه وقرب سقوطه

عَمق مؤشر داو جونز الصناعي في البورصة الأمريكية خسائره الأربعاء 18 مارس نحو 1548 نقطة، والتي بلغت 7.27٪ وبذلك يكون المؤشر قد فقد كل مكاسبه في 3 سنوات وهبط إلى 19 ألف و688 نقطة وذلك بالرغم من إعلان وزير الخزانة الأمريكي ستيفن منيتوشين عن استعداد الإدارة الأمريكية لضخ تريليون دولار للتعامل مع آثار انتشار فيروس كورونا على الاقتصاد، وبهذه الخسارة يكون المؤشر عند مستوى أدنى من مستواه عند تنصيب الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب.

يعتبر مؤشر داو جونز أقدم مؤشر في العالم أنشئ عام 1896 في بورصة نيويورك وهو الآن مؤشر صناعي لأكبر 30 شركة صناعية أمريكية، ويعتبر أحد أقوى المؤشرات في العالم وسوق وول ستريت أقوى سوق أسهم في العالم وهو يعطي صورة عن الوضع الاقتصادي في أمريكا وما يحصل الآن من خسائر في ظل تفشي فايروس كورونا.

إنّ هذا التهاوي السريع لأسواق المال والبورصات على مستوى العالم وخاصة في الدول الكبرى ومنها الدولة الأولى حيث باتت شاشات البورصات بالأحمر وتخطت خسائرها 6 تريليون دولار يبين أن النظام الرأسمالي أوهن من بيت العنكبوت وأن أرقام خيالية بالتريليونات قد تتبخر في لحظات..

ما يحصل الآن في العالم أزمة تتفاقم بسرعة تحاكي كرة الثلج، تهاوي في البورصات وفي أسعار النفط حتى قارب سعر برميل النفط -خام تكساس- 20 دولار وتقلب في أسعار العملات وتسريح للموظفين وتراكم القروض المستنكفة على الشركات والأفراد التي قد تبلغ في الصين وحدها ما يقارب تريليون دولار، إن كل ذلك يبين أن أزمة انتشار فايروس كورونا وتزايد عدد المصابين والوفيات حول العالم قد كشفت عن أزمة أعمق ولكنها ليست أزمة طبية متعلقة بجسم الإنسان وإنما أزمة اقتصادية متعلقة بمبدأ قائم على المضاربات والقمار والأسواق الوهمية والعملات الورقية غير المغطاة بذهب أو فضة، مبدأ كدس المال وأفقر الشعوب ونهب الثروات وصنع الأزمات.

إن ما يحصل في العالم يجب أن يكون محفز للبشر جميعاً للتخلص من النظام الرأسمالي قبل أن يجرهم إلى كساد اقتصادي وإفلاس مالي وبطالة لمئات الملايين من الأشخاص بحسب ما يتنبأ به خبراء الاقتصاد وكذلك الرأسماليون أنفسهم، حيث يتوقعون حصول أزمة أشد وأقصى من أزمة عام 2008 بل يتوقعون حدوث ما حصل في الكساد الأعظم عام 1929م، وعلى المفكرين والاقتصاديين أن يُعملوا عقولهم وأن يتفكروا بعمق في المبدأ الإسلامي الذي وضعه من خلقهم من عدم وفصلَ فيه نظام اقتصادي يوزع الثروات ويمنع تكديسها ويحفز الإنتاج والاقتصاد الحقيقي ويخلو من الربا والبورصات وأسواق الاقتصاد الوهمي ويغطي العملة بالذهب والفضة وليس بالورق المحمي بالغطرسة والقوة وبقاء حالة الاستقرار.

تعليق صحفي ورد بموقع المكتب الإعلامي لحزب التحرير في فلسطين

السعودية تبدأ حرب نفط متهورة مع روسيا

في خطوة متهورة كعادته، أثار ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، أزمة نفطية هذا الأسبوع والتي دمرت الأسواق المالية ويمكن أن تدمر منتجي النفط الأمريكيين. بعد أن أشارت السعودية إلى أنها ستزيد إنتاج النفط بشكل كبير، شهدت أسعار النفط أكبر انخفاض لها في يوم واحد منذ ثلاثة عقود. كما انخفض مؤشر داو جونز الصناعي بمقدار 2000 نقطة، وهو أكبر انخفاض له على الإطلاق. ستتعافى الأسواق من الصدمة الأولية، لكن صناعة النفط الأمريكية النابضة بالحياة قد تتضرر بشكل لا يمكن إصلاحه من قبل حليف ظاهري بذلت أمريكا جهوداً كبيرة لاسترضائه. وقد سبقت الأزمة مبادرة سعودية روسية مشتركة لدعم أسعار النفط في أعقاب فيروس كورونا. مع إغلاق الصين ودول أخرى، انخفض الطلب على النفط بشكل حاد، حتى مع استمرار المنتجين في جميع أنحاء العالم في ضخ الكمية نفسها. ولمنع انهيار الأسعار، حاولت أوبك - بقيادة السعودية - وروسيا التفاوض على تخفيضات إنتاج تقارب مليون برميل في اليوم. وانهارت هذه المحادثات نهاية هذا الأسبوع بعد أن رفضت روسيا صفقة كانت ستجعلها تتحمل نصف هذا التخفيض. بدلاً من الاستقرار على الوضع الراهن وحقن الاستقرار في نظام يتصارع بالفعل مع الاضطرابات الاقتصادية والإنسانية العالمية، اختار محمد بن سلمان حرق المنزل. أعلنت السعودية عن زيادة هائلة في إنتاج النفط الخام من 9.7 مليون برميل في اليوم إلى 12.3 مليون، وهو مبلغ قياسي من المحتمل أن ينطوي على الاستفادة من متاجرها. كما عرض خصومات كبيرة للمشترين في أوروبا وآسيا والولايات المتحدة - وهي خطوة تهدف إلى الحصول على حصة في السوق من المنافسين. من جانبها، تضاعفت روسيا وهددت بزيادة إنتاجها، مما أدى إلى ركود طويل محتمل في أسواق النفط. يبدو أن الخطوة السعودية مصممة لمعاقبة روسيا، لكن الهدف غير المعلن هو الهدف الواضح - أكبر منتج للنفط في العالم، الولايات المتحدة (ذي بيزنس إنسايدر)

لطالما بدد السعوديون دائما ثروة الأمة النفطية من أجل استرضاء القوى الأجنبية. وهاهم مستمون في ذلك دون حياء.

إليك ما يمكن أن يغرق الاقتصاد العالمي حقاً: 19 تريليون دولار من الديون الخطرة للشركات

أمضت الشركات سنوات منذ الأزمة المالية العالمية وهي تميل إلى الديون. الآن، في الوقت الذي يهدد فيه فيروس كورونا بدفع العالم نحو الركود، يمكن أن يحل مشروع القانون - مما يؤدي إلى تفاقم الأضرار التي لحقت بالاقتصاد وتغذية الانهيار في الأسواق المالية. بالنظر إلى الاستفادة من معدلات الفائدة المنخفضة، سارعت الشركات في السنوات الأخيرة لإصدار سندات يمكن استخدامها في تنمية أعمالهم. انفجر دين الشركات بين غير البنوك إلى 75 تريليون دولار في نهاية عام 2019، ارتفاعاً من 48 تريليون دولار في نهاية عام 2009، وفقاً لمعهد التمويل الدولي. مع انتشار فيروس كورونا - مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط وانهيار السفر، وإغلاق المصانع من إيطاليا إلى الصين - هناك قلق متزايد من أن شركات الطاقة والضيافة وقطاعات السيارات لن تكون قادرة على دفع مدفوعات سنداتها.

ويمكن أن يؤدي ذلك إلى سلسلة من تخفيضات التصنيف والتخلف عن السداد من شأنها أن تزيد من زعزعة استقرار الأسواق المالية وتضاعف الصدمة الاقتصادية. قال سايمون ماك آدم، الاقتصادي العالمي في كابيتال إيكونوميكس: "هذه بالتأكيد مباراة أخرى تضاء [قريبة] من شعلة التزامات ديون الشركات". في أحدث تقرير عن الاستقرار المالي، أثار صندوق النقد الدولي ناقوس الخطر بشأن أكوام ديون الشركات الخطرة، والتي قال إنها يمكن أن تضاعف المشاكل وتعمق الركود المقبل. أجرت المجموعة اختباراً للتوتر بناءً على صدمة اقتصادية افتراضية تبلغ نصف خطورة الأزمة المالية العالمية لعام 2008. تشير النتائج إلى أن ديون الشركات التي تبلغ قيمتها 19 تريليون دولار من ثماني دول - الصين والولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وألمانيا - معرضة لخطر التخلف عن السداد في المستقبل من هذا الحجم لأن الشركات ستكافح من أجل توليد ما يكفي من النقد لتلبية السداد. سيكون هذا 40٪ من جميع ديون الشركات، موجة من التخلف عن السداد، أو حتى سلسلة من تخفيضات التصنيف وإعادة التسعير، سوف تهز النظام المالي". وقال أوليج ميلنتييف، رئيس استراتيجية الائتمان عالية العائد في بنك أوف أمريكا، للعملاء يوم الجمعة "إن سوق الائتمان يتحرك بسرعة نحو نقطة اللاعودة، حيث تصبح دورة الائتمان حتمية ولا رجعة فيها، مع نضوب مصادر التمويل، تواجه جهات الإصدار أزمة السيولة، وارتفاع خسائر الائتمان، واندفاع المستثمرين للخروج، ومواجهة شديدة". (سي إن إن)

قاومت النخبة الإصلاحات العميقة وأبقت النظام المالي العالمي عمدا على دعم الحياة من خلال التسهيل الكمي. الآن، بعد أن أصبح فيروس كورونا يهدد بشكل متزايد بتقويض التجارة بين الدول، ساد الذعر الأسواق المالية حيث لن تتمكن العديد من الشركات من سداد ديونها مما يؤدي إلى انهيار مالي عالمي.

إسقاط نسب ابن الزنا وقاية للمجتمع..

وأما حقوقه فمحفوظة بالإسلام، والحاكم زياد ابن أبيه خير آية وعبرة

هاجر بالحاج حسن

تعتبر مسألة إسقاط نسب ابن الزنا وابن الفراش مسألة جدلية في الثقافة العلمانية والاتفاقيات الدولية التي تهاجم تحديدا مفاهيم الإسلام وفقا لأهواء حفنة من الشواذ والخارجين عن الفطرة، حيث تنص المادة السابعة من اتفاقية حقوق الطفل على أن: "يسجل الطفل بعد ولادته فورا ويكون له الحق منذ ولادته في اسم والحق في اكتساب جنسية، ويكون له قدر الإمكان، الحق في معرفة والديه وتلقي رعايتهما".

إن هذا الكلام نظريا لا يقدم إشكالا، ولكن المتمعن فيه يفطن إلى أن المقصود هنا ليس الطفل الذي ينتج عن زواج بل الإشكال الحقيقي يمس الأطفال خارج إطار الزواج أساسا، وهو أمر أجاب عنه الشرع في قول الفقهاء "ماء الزنا هدر لا يلحق به النسب" وذلك بناء على الحديث النبوي الشريف: «الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ»، فقال الفقهاء بعدم ثبوت نسب الولد من الزنى، أي لا يثبت نسبه من الواطئ الزاني، ولا يلحق به كذلك.

وإن من عدل الله سبحانه وتعالى مثلما أهدر نسب الطفل ابن الزنا لم يحمله خطيئة والديه بل جعل له حقوقه في الرعاية والكرامة والزواج وإنشاء الأجيال دون أي نقص عن باقي الأطفال.

ولعلنا نجد شاهدا في التاريخ على عظمة نظام الكفالة في زياد ابن أبيه، ولعل تسميته خير شاهد على نسبه حيث إنه ولد خارج الزواج ويقال عنه إنه ابن أبي سفيان، زياد ابن أبيه لم يتحول إلى مجرم ولم يقتل ولم يعتد على أعراض الناس لأنه جاء خارج إطار الزواج، وقد عاش في كفالة الحارث بن كلدة الثقفي الطبيب الشهير ليصبح داهية من دهاة العرب ورجلا سياسيا وخطيبا.

وقد ولي البصرة في سنة 45 هجرية خلال العصر الأموي وقد كثر الفسق والفجور فيها فلما تولاها خطب فيهم خطبته البتراء المشهورة قائلا: "أما بعد: فإن الجهالة الجهلاء، والضلالة العمياء، والغي الموفي بأهله على النار، ما فيه سفهاؤكم، ويشتمل عليه حلماؤكم، من الأمور التي يشب فيها الصغير، ولا يتحاشى عنها الكبير! كأنكم لم تقرؤوا كتاب الله ولم تسمعوا ما أعد من الثواب الكريم لأهل طاعته، والعذاب الأليم لأهل معصيته!".

ثم شن حملة أمنية محكمة قضى فيها على كل أنواع الفساد والفجور والإجرام وأعاد للبصرة أمنها وتألقها. حتى إن الخليفة الأموي أضاف له ولاية الكوفة فكان واليا على الكوفة والبصرة معا لأنه حافظ فيها على أمن وأعراض الناس.

فيا لها من آية وعبرة نعتبر بها نحن المسلمين ونقف على قوة الإسلام وعدله، فهو مثلما أسقط وأهدر النسب لابن الزنا وهو حكم شرعي يحاول النظام العلماني ضربه وإلغاءه بدعوى حقوق الطفل ضاربين عرض الحائط بخطورة اختلاط الأنساب في البشرية، ركز حقوق الطفل الذي لا نسب له فضمن له حق الكفالة والرعاية في ظروف تحمي كرامته ليصنع لنا رجلا مثل زياد ابن أبيه يحارب الفجور والفساد ويسهر على أمن الناس. قال تعالى: [وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ] [البقرة: 220]

الفيروس الأجنبي

الدكتور عبد الله روبين

الخبر:

اشتكت سي إن إن من ترامب في 13 مارس في مقالة بعنوان: «لماذا يهم كثيراً أن ترامب لم يخضع لاختبار الكشف عن فيروس كورونا؟» على الرغم من احتكاكه بشخص مصاب بالعدوى الأسبوع الماضي. وعندما سُئل عما إذا كان سيجري فحصا، كان رده: «دعونا نضع الأمر بهذه الطريقة، أنا لست قلقاً، حسناً؟» وقال أيضاً: «لا أعتقد أنه أمر مهم، سأفعل ذلك، لا أشعر بأي عرض - أشعر أنني بحالة جيدة للغاية». وسُئل مرة أخرى يوم الجمعة وكان رده «ليس لدينا أي أعراض على الإطلاق». وأعربت شبكة سي إن إن عن قلقها من أن الرئيس الأمريكي لا يهتم ويضع حياة الأمريكيين في خطر بسبب موقفه.

التعليق:

يعلمنا ترامب الأحمق كيف يمكن لدولة قوية ورائدة أن تستمر في اللكم لبعض الوقت، في حين إنها تذبل ببطء بعيداً عن الداخل. وقد قلل العديد من القادة السياسيين من شأن تهديد فيروس كورونا، لكن لم يستمر أي منهم طويلاً طالما فشل ترامب في إدراك أهمية هذا الفيروس بالنسبة لبلاده. عندما أدلى ترامب أخيراً بـ «خطاب إلى الأمة» كان الأمر سيئاً لدرجة أن أسواق الأسهم تركت في حالة اضطراب بسبب الالتباسات والتناقضات في خطابه. حتى إنه يعتقد أن الفيروس مجرد مؤامرة من جهة ما لجعله يبدو سيئا. وهو يشكو منذ أسابيع من خصومه السياسيين في الداخل بتهمة «تسليح الفيروس» ضده وحمل خطابه إشارات إلى أن «الفيروس من الصين» و«الفيروس الأجنبي» كما لو أنه يؤكد كراهيته وخوفه من الأجانب وحبه للجدران. الآن لقد حظر الرحلات الجوية من أوروبا، على الرغم من أن أمريكا مليئة بالفيروس وليس لديها ما يكفي من شرائح الاختبار لتكون قادرة على معرفة مدى سوء الوضع فعلا.

على الرغم من أن أمريكا هي دولة مبدئية؛ شعب تحكمه القوانين والدستور؛ تدار من طبقات من المؤسسات، التي شيدت حول فكرة «الضوابط والموازين» فإنها تبدو أشبه بجمهورية الموز كل يوم. وحتى قادة الدول التي تدور في الفلك الضعيفة الخانعة يبدون أشبه برجل دولة أكثر من القائد الأعلى لأمريكا. يجب أن يكون من الصعب عليهم عدم الضحك في الأماكن العامة على الأبله، الذي قد يضغط في أي وقت على الزر لسحقهم إذا كان مساعدوه ومستشاروه لا يراقبون عن كثب بما فيه الكفاية.

هل استولى المجانين على المصحة؟ كلا ليس بعد. الناس يديرونها، ولا يمكن أن يكونوا جميعاً مجانين. هل يمكنهم؟ صوتوا لصالح ترامب، ثم قرر غالبية أعضاء الكونغرس في مجلس الشيوخ، الذين صوت الشعب أيضا لصالحهم، تبرئة ترامب من جميع التهم بعد محاكمته في قضية عزله الهزلية. لذا لا، المجانين لم يتولوا الأمر. الناس لا يزالون إلى حد كبير في تهمة. ولكن ماذا عن المعارضة ـ هل تستطيع إغراء الشعب بالتصويت لصالح شيء أكثر ذكاء؟ المنافس الرئيسي في الانتخابات التمهيدية الديمقراطية هو الذي يبدو شبيها أكثر بترامب، وربما فقط رجل مثل جو بايدن، الذي يمكن أن يقسم ويلعن الناس سيكون على مستوى مهمة التغلب على ترامب. إن القادة السيئين يأتون ويذهبون، ولكن الانتخابات والمؤسسات عاجزة عن تحقيق رجحان الخير.

لقد مرت تسع وتسعون سنة منذ أن ألغيت الخلافة (الرجل العجوز الطيب في أوروبا) من الدستور التركي، ولكن العقيدة التي تشكلت على أساسها تلك الدولة لا تزال حية في قلوب وعقول المسلمين، وما زال العالم يعاني من الظلام من دونها.

النظام الرأسمالي العالمي يترنّح فمن يدفعه؟

م. أسامة الثويني - الكويت

الخبر:

أثر فيروس كورونا على الأسواق المالية والاقتصاد العالمي

التعليق:

أصبح ظاهراً للعيان مدى ضعف الاقتصاد العالمي في مواجهة الهزات؛ قوية كانت أم ضعيفة. وثمة أسباب جوهرية أدت بالاقتصاد العالمي في ظل النظام الرأسمالي لأن يكون على هذه الشاكلة، منها اعتماد غطاء عالمي واهٍ (الدولار) للمبادلات التجارية وأسعار العملات. وهو ترجمة لوقف العمل بنظام الذهب وفك الارتباط بين الذهب والدولار، الذي أدى إلى اختلال النظام النقدي وتقلب أسعار الصرف وظهور المشاكل العميقة. وفي هذا السياق اشتهر قول جون كونالي، وزير الخزانة الأمريكي في عهد الرئيس نيكسون، حينما خاطب الأوروبيين بعبارته الشهيرة «الدولار عملتنا، لكنه مشكلتكم».

في كتابه القيم (أزمة نظام – الرأسمالية والعولمة في مأزق)، ينقل الدكتور عبد الحي زلوم عن «بن بيرنانكي» رئيس البنك الفيدرالي الأمريكي قوله «تملك الحكومة الأمريكية تكنولوجيا تدعى المطابع، التي تسمح لها بإنتاج ما ترغب به من أوراق الدولارات وبدون كلفة تذكر...

ففي ظل نظام الأوراق النقدية، تستطيع الحكومة، إذا ما أرادت، توليد المزيد من الإنفاق والمزيد من التضخم الإيجابي».

إن الفشل الذي أفرزه النظام الرأسمالي في النقود هو أن الأنظمة كلما احتاجت إلى المال ولم تجده في الإنتاج والقروض، لجأت إلى طبع الورق وإدخاله في دائرة الاقتصاد، فتتآكل بذلك أموال كل الشعب، بل وأموال كل الشعوب إذا كانت عملة الدولة الطابعة عملة عالمية كالدولار مثلاً.

هذا جانب واحد فقط من فشل النظام الرأسمالي، وثمة جوانب أخرى متعلقة بالنظام المصرفي الربوي ونظام الشركات المساهمة والأسواق المالية والنظرة للملكية الفردية.

الضربات تترى على رأس النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي، فماذا تبقّى كي تظهر الرأسمالية فعلاً على حقيقتها وينبذها أهلها والعالم أجمع؟

الطبيعة كما يُقال لا تقبل الفراغ، وستظل البشرية تتخبط في ظلمة الاقتصاد الرأسمالي، ولن يُعدم أرباب الاقتصاد الرأسمالي حيلة لترقيع النظام وتجميله، إلى أن يظهر منافس حضاري جديد، بعقيدة صحيحة تقنع العقل وتمتلئ بها النفس طمأنينة، تنبثق عنها أنظمة وأحكام صحيحة تسير بالإنسان في الحياة سيراً سوياً، ولا يمكن أن تكون هذه الحضارة غير الإسلام، بعقيدته وأنظمته وخلافته الراشدة. خلافة ستعمل بإذن الله على ركل النظام الرأسمالي وطي صفحته السوداء وإخراج البشر من ضيق الدنيا إلى سعة الدنيا والآخرة.

كورونا: وفاة أكثر من 5 آلاف شخص في أوروبا معظمهم في إيطاليا البلد الأكثر تضررا بعد الصين

أحمد العلي - الأردن

أودى وباء كوفيد19- بحياة أكثر من خمسة آلاف شخص في أوروبا، معظمهم في إيطاليا التي تعد الأكثر تأثّرا بالفيروس على صعيد العالم (3405)، وذلك وفق إحصاء لفرانس برس.

ومع تسجيلها 1034 وفاة جديدة خلال الساعات الـ24 الماضية من بين 110 آلاف و568 إصابة تم تسجيلها رسميا، تعد أوروبا حاليا القارة الأكثر تأثّرا بالوباء العالمي.

وفي ألمانيا، ارتفاعت الإصابات يوم الجمعة إلى 15320، أي بمعدل 3 آلاف إصابة إضافية عن صباح الخميس، في حين بلغت الوفيات 44 أي 16 وفاة جديدة في يوم واحد.

وكانت وزيرة الدفاع الألمانية أنيجريت كرامب كارينباور أعلنت، الخميس، أن الجيش يجري استعدادات للمساعدة في جهود التعامل مع أزمة كورونا أو في حالة تعرض المؤسسات المدنية الأخرى لضغوط تفوق طاقتها في التعامل مع التفشي. وقالت «نستعد لأسوأ الاحتمالات إذا أصيب عدد كبير جدا من الناس، ولدينا الموارد البشرية للمساعدة».

كما أضافت أن الجيش أجرى اتصالات بالفعل مع مئات من ضباط الاحتياط الطبيين بالقوات المسلحة وسيكون الجيش قادرا على حماية البنية الأساسية الحيوية وتوزيع المعدات الطبية والأدوية إذا لزم الأمر.

يذكر أن معهد روبرت كوخ الألماني للصحة العامة كان أعلن، الخميس، أن عدد حالات الإصابة الجديدة في ألمانيا ارتفع بمقدار 2801 حالة أو ما يعادل نحو الثلث خلال يوم واحد.

قفزة بالوفيات في إسبانيا

يأتي هذا في وقت سجل فيه الفيروس قفزة في عدد الوفيات في إسبانيا، حيث أعلنت الحكومة الإسبانية الجمعة تسجيل أكثر من ألف وفاة بالفيروس المستجد في البلاد.

وكان المسؤولون الإسبان أعلنوا أن عدد الوفيات قفز بأكثر من الثلث يوم الخميس، إذ وصل إلى 767 حالة وفاة، في حين زاد عدد المصابين بمقدار الربع وبلغ 17149 مصابا، مما يجعل إسبانيا ثاني أكثر بلدان أوروبا تضررا بالفيروس بعد إيطاليا.

غابت دولة الخلافة الدولة الرائدة في العالم في كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحية وغيرها، فرأينا في غيابها عناء الإنسانية في كل هذه النواحي. 99 عاما مضت والعالم يعيش تحت نير الرأسمالية والشيوعية قبل زوال منظومتها. دول بنيت لخدمة مؤسسات وقلة من الناس، فأورثت العالم الحروب والفقر والفساد والأمراض. نشهد اليوم وباء الكورونا الذي ينتشر في كل بلاد العالم بشكل سريع دون وجود راع حقيقي يحمي الناس ويرعى مصالحهم ويتصدى للوباء. ما نراه اليوم من محاولات لعلاج هذا المرض هي محاولات لدفع الضرر عن مصالح الأغنياء وفي الوقت نفسه لجني المال من عقاقير وعلاجات بأسعار استغلالية تثقل كاهل الناس. رغم ما نراه من تقدم في التكنولوجيا والصحة إلا أن هذا التقدم مقيد بمنفعة، أي إن كان في التقدم منفعة لأصحاب رؤوس الأموال يُسعى في إيجاده في حياة الناس، وعدا ذلك فإن حياة الناس لا قيمة لها في ميزان الرأسمالية.

براءة الاختراع صراع احتكاري لاإنساني، وصورة من صور الرأسمالية

حسن حمدان

الخبر:

اجتمع الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في مكتبه بالبيت الأبيض بمجموعة من العلماء والخبراء الطبيين الذين يعملون على تطوير لقاح لفيروس كورونا (كوفيد - 19). وكان من بين هؤلاء دانيال مانشيلا، رجل أمريكي ومدير عام شركة "كور فاك" الألمانية.

التعليق:

أولا: لقد سبق أن نشرت شركة "بي دبليو سي" للخدمات الاستشارية والمراجعة الاقتصاديّة، دراسة أفادت أنّ شركات صناعة العقاقير تعاني عالميّاً من سمعة سيئة. وحسب الدراسة المنشورة، فإنّ 73٪ من الألمان، يرون أنّ قطاع الأدوية حريص فقط على تحقيق مصالحه، على حساب صناديق التأمين (الاجتماعي). ويقول أحدهم مثلا "إذا كان لديك دواء بقيمة 100 دولار لدورة واحدة من العلاج، وأنت تعرف أنك تستطيع أن تفرض سعرا مقداره 100 ألف دولار،... ما الذي يمنعك من فرض السعر مستغلا حاجة الإنسانية؟!" والأدهى والأمر أنهم لا ينتجون العلاج بل عقارا لمعالجة الآثار وليس علاج المرض من أجل إطالة أمد العلاج وتحقيق الربح.

ثانيا: إن براءة الاختراع هي إحدى أدوات الرأسمالية المستخدمة في ذبح الفقراء، وذلك في القطاع الأكثر حساسية والأهم بالنسبة لحياة البشر؛ إذ تخضع صناعة الأدوية كغيرها من الصناعات لمنطق الربح، والسيطرة المطلقة من شركات الأدوية العابرة للقارات، فتسعى هذه الشركات لتعظيم أرباحها بكل الوسائل الممكنة، سواء أكانت مشروعة أم غير مشروعة، فيما اختفت الاعتبارات الإنسانية تماماً من هذه الصناعة التي تهدف في الأساس إلى الحفاظ على بقاء الإنسانية.

فمثلا رفعت شركة "نكست سورس بيوتكنولوجي" ثمن عقار "لوموستين" - دواء لسرطان الدماغ - بنسبة 1400٪؛ ليصبح ثمن القرص الواحد منه أكثر من 700 دولار، بعدما كان يباع بـ50 دولاراً، وذلك بحسب صحيفة "وول ستريت جورنال".

وفي هذا السياق تعزف العديد من الشركات الدوائية عن إنتاج مضادات حيوية جديدة؛ لأن هذه الأدوية عادة تُعطى لمدة محدودة يتحقق بعدها الشفاء؛ لذلك فالأرباح من هذه الأدوية متواضعة مقارنة بالأدوية التي تؤخذ بشكل دائم.

وقد انتقدت كلير شورت - وزيرة التنمية الدولية البريطانية - شركات الأدوية لأنها فشلت في الاستثمار في الأدوية التي تعالج أمراض الفقراء، وقالت الوزيرة البريطانية: "المزيد من الأدوية واللقاحات مطلوبة بشكل عاجل لمعالجة أمراض الملاريا والتدرن (السل) والإيدز التي تقتل الملايين في دول العالم النامي، إننا نعيش في عالم يتميز بالاكتشافات التقنية التي يمكن أن تجلب المنافع الهائلة للبشرية، لكن الحقيقة مختلفة تماماً، إذ إن معظم الجهود تستهدف الأمراض التي يعاني منها العالم الصناعي. إن الحاجة لتحقيق الأرباح من الاستثمارات وبناء أسواق كبيرة للمنتجات قد جعلت شركات الأدوية الرئيسية تميل إلى تجاهل الأمراض التي تنتشر في الدول الفقيرة".

إن الدول الغربية الرأسمالية لا يعنيها الإنسان ولا قيمة له عندها، حيث إن المبدأ الرأسمالي لا يعترف إلا بالقيمة المادية فقط ولا يعترف بالقيم الإنسانية والأخلاقية والروحية، ولن يكون لدوله أي سلوك إنساني، بخلاف المبدأ الإسلامي الذي جعل من حفظ النفس مقصدا مقدسا من مقاصد الشريعة الإسلامية، ولن تتحقق الرعاية إلا بدولة الإسلام التي أصبحت ضرورة بشرية إنسانية مع كونها أصلا فرضا شرعيا.

فدولة الإسلام تتبنى عقيدة الإسلام ووجهة نظره في الحياة فلا تقيس الحياة بالمادة، ولا يقيس رعاياها أعمالهم بالنفعية، وإنما توازن بين تحقيق القيم فتحدث التوازن في المجتمع وتحقق السعادة والرخاء لرعاياها كلهم، قويهم وضعيفهم، كما أنها لا تقيس اقتصادها بالإنتاج أو معدلات النمو، بل بإشباع جميع الحاجات الأساسية لكل فرد بعينه وتمكينه ما أمكن من إشباع حاجاته الكمالية.

وقد حثّ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على التداوي، والبحث عن الدواء، فقال عليه أفضل الصلاة والتسليم: «يَا عِبَادَ اللَّهِ تَدَاوَوْا، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَضَعْ دَاءً إِلَّا وَضَعَ لَهُ شِفَاءً» (رواه الترمذي)، وقال أيضاً: «مَا أَنْزَلَ اللَّهُ دَاءً إِلَّا قَدْ أَنْزَلَ لَهُ شِفَاءً، عَلِمَهُ مَنْ عَلِمَهُ، وَجَهِلَهُ مَنْ جَهِلَهُ» (رواه أحمد).

الأمراض والأوبئة.. نظرة سياسية

أحمد العلي - الأردن

في السياسة يوجد مصطلحان فهمهما له علاقة كبيرة بفهم ما يجري على المسلمين، ألا وهما الرأي العام والعرف العام، فالرأي العام يكون بانتشار فكرة ما في المجتمع، ويوجد لها قبول فيه، وتقبل هذه الفكرة بناء على القناعة، وقد يخالفها البعض دون أن ينكر عليه، مثل إطعام المعزين في بيوت العزاء فنجد أن هذه الفكرة وجد لها رأي عام في الأردن وقبول واسع، لكن لا زلنا نرى أن هناك من يخالف هذا الرأي بسلوكه.

أما العرف العام فهو ثبات فكرة وسلوك في المجتمع، ولا يمكن مخالفتها، فمن يخالفها ينكر المجتمع عليه ذلك ويهاجمه، ومثل ذلك تقديم الدخان في بيوت العزاء في السبعينات، فلم يكن يخالف أحد هذه العادة، لأنها عرف عام في المجتمع، ومثال ذلك طواف أهل مكة عراة في الكعبة في الجاهلية. فرغم كون الفعل قبيحا وينافي الفطرة لكن يغيب العقل ويثبت العرف الطاغي، وكذلك احتجاج قوم لوط على نبيهم عليه السلام، إذ قالوا [أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أُنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ]، رغم أن الطهارة فعل حسن وعكسها قبيح، لكن العرف العام في المجتمع فاسد، فأصبحت الطهارة شيئا قبيحا لمخالفتها هذا العرف العام.

ولندقق في حديث رسول الله ﷺ حيث قال: «يَا مَعْشَرَ الْمُهَاجِرِينَ، خَمْسٌ إِذَا ابْتُلِيتُمْ بِهِنَّ وَأَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ تُدْرِكُوهُنَّ: لَمْ تَظْهَرْ الْفَاحِشَةُ فِي قَوْمٍ قَطُّ حَتَّى يُعْلِنُوا بِهَا إِلَّا فَشَا فِيهِمْ الطَّاعُونُ وَالْأَوْجَاعُ الَّتِي لَمْ تَكُنْ مَضَتْ فِي أَسْلَافِهِمْ الَّذِينَ مَضَوْا، وَلَمْ يَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِلَّا أُخِذُوا بِالسِّنِينَ وَشِدَّةِ الْمُئُونَةِ وَجَوْرِ السُّلْطَانِ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يَمْنَعُوا زَكَاةَ أَمْوَالِهِمْ إِلَّا مُنِعُوا الْقَطْرَ مِنْ السَّمَاءِ وَلَوْلَا الْبَهَائِمُ لَمْ يُمْطَرُوا، وَلَمْ يَنْقُضُوا عَهْدَ اللَّهِ وَعَهْدَ رَسُولِهِ إِلَّا سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ غَيْرِهِمْ فَأَخَذُوا بَعْضَ مَا فِي أَيْدِيهِمْ، وَمَا لَمْ تَحْكُمْ أَئِمَّتُهُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ وَيَتَخَيَّرُوا مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَّا جَعَلَ اللَّهُ بَأْسَهُمْ بَيْنَهُمْ» رواه ابن ماجه في سننه، فلننظر إلى التعبير «حَتَّى يُعْلِنُوا بِهَا»، أي أن الفاحشة صارت عرفا عاما سائدا في المجتمع، ونتيجة هذا العرف العام الفاسد، يحل العذاب والعقوبات والأمراض والبلاء، لذلك كان العمل الصحيح في إصلاح المجتمعات، هو ضرب هذه الأعراف الفاسدة، والعمل على تغييرها، وإنه من المعلوم أن من سيتصدى لهذه الأعراف الفاسدة لضربها ثم لتغييرها، سيلقى ردة فعل عنيفة من المجتمع على هذا العمل، لكن يجب أن لا يمنع الخوف من ردة الفعل عدم القيام بذلك، فكل دعوات الأنبياء، كانت تقوم على ضرب الأعراف الفاسدة، وما وجد القوم عليه آباءهم من أعراف فاسدة، فرسول الله ﷺ يخاطب قريشاً: [إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَارِدُونَ]، فيهاجم عبادة الأصنام وهي عرف عام فاسد سائد، وكذلك يهاجم وأد البنات وتطفيف الميزان، وكذلك فَعَلَ إخوته من الأنبياء، ويجب على المسلمين أن يدركوا أن هذا العمل هو أفضل الأعمال هذه الأيام، بغض النظر عن قبول الناس وتأييدهم له، وتأكيدا على ذلك قول رسول الله ﷺ: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوا الظَّالِمَ فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ» رواه أبو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة. ونحن نعيش في ذكرى شهر رجب حيث أسقطت الخلافة، وتفشت أعراف فاسدة، وسنن من الغرب، فيجب تذكير المسلمين وحضهم على الدوام، أن سكوتهم على مصيبة تغييب شرع الله كارثة وإثم عظيم، وأن المنفعة الطاغية في المجتمع ليست هي المقياس الحقيقي لتقييم شرعية الدول، بل قيامها بأوامر الله وتطبيقها لشرعه، هو الذي يعطيها الشرعية.

الصراع على ليبيا هل يشعل حرباً إقليمية؟

حمد طبيب

إن من أخطر الصراعات، التي مرت بها منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، هو الصراع الحاصل اليوم في ليبيا؛ والسبب هو أهمية هذه المنطقة استراتيجيا، وقربها من مصر، وتوسطها بين عدة دول في شمال أفريقيا؛ أبرزها الجزائر، وكذلك غناها بالثروات الطبيعية المتعددة؛ وأبرزها النفط، والأمر الثاني: هو الصراع السياسي الدولي على هذه المنطقة وخاصة بعد ثورة 2011، واشتراك عدة دول فاعلة في الموقف الدولي في هذا الصراع؛ على رأسها الدول الأوروبية وأمريكا. ويزيد هذا الصراع خطورة تدخل عدة دول من المحيط الإقليمي، ودول الخليج العربي عسكريا في هذا الصراع، واحتمالية تطور هذا الصراع، ليكون في المستقبل صراعا عسكريا بين هذه الدول الإقليمية.

لقد حذر عدة مسئولين من خطورة تطور الصراع بين الفرقاء المتنازعين في ليبيا إلى صراع إقليمي خطير؛ يشعل حرباً إقليمية؛ تمتد نارها إلى عدة دول مجاورة، فقد نشرت صحيفة (واشنطن بوست) 23/12/2019؛ تقريرا بعنوان «حرب إقليمية قد يشعلها التدخل الروسي في ليبيا» جاء فيه (إن وصول هؤلاء المرتزقة الروس، لمساعدة أمير الحرب؛ الذي يسيطر على شرقي ليبيا «خليفة حفتر»، أطلق سلسلة من الأحداث التي صعّدت حدة المعركة الرامية إلى السيطرة على العاصمة طرابلس، وهدّدت بتأجيج حرب إقليمية حول الجغرافيا والأيديولوجيا، واحتياطيات النفط والغاز المربحة...)، وذكرت صحيفة الشرق الأوسط 4/1/2020 تصريحا للنائب الليبي سعيد امغيب؛ حذر فيه من تدخلات تركيا العسكرية؛ وموافقة البرلمان التركي عليها فقال: (الأمر الآن لم يعد يهمّ الشعب الليبي فقط؛ بل إن العالم كله معني بهذه الموافقة؛ التي ستهدد الأمن القومي لدول الجوار، وكل الدول المطلة على البحر المتوسط). أما الجامعة العربية فقد عقبت على قرار البرلمان التركي فقالت في بيانها: (إن هذا التصعيد العسكري سيفاقم الوضع المتأزم هناك، كما يهدد أمن واستقرار دول الجوار الليبي، والمنطقة ككل بما فيها المتوسط، ولفتت إلى أن التسوية السياسية؛ تظل هي الحل الوحيد لعودة الأمن والاستقرار إلى ليبيا).

إن موضوع حسم الصراع في ليبيا لا يتوقف موضوعه على ليبيا فحسب، ولا الهدف منه السيطرة فقط عليها، فهناك عدة أهداف تسعى لها الدول الكبرى الفاعلة في السياسة الدولية وخاصة أمريكا، منها: السيطرة على شمال أفريقيا بأكمله، واتخاذ ليبيا بوابة للدخول إليه، وبالتالي إضعاف النفوذ الأوروبي المتحكم بهذه المنطقة سنوات طويلة؛ وخاصة بريطانيا وفرنسا.

لقد حذرت كل من مصر والجزائر من مخاطر هذا الصراع، وقامت بتدخلات وإن لم تكن بصورة مباشرة، وقامت الجزائر باستضافة مؤتمر للفرقاء من أجل حل الخلاف.

فقد صرح الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون، خلال كلمته بمؤتمر برلين 19/1/2020 بشأن ليبيا، قائلا: (إن التدخلات الأجنبية في الأزمة الليبية، وقيام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بإرسال إرهابيين ومرتزقة أجانب من سوريا إلى ليبيا، إن ذلك ساهم بشكل كبير في تفاقم أزمة هذا البلد، الذي تربطه بالجزائر حدود تقارب الألف كيلومتر، داعياً إلى وضع خارطة طريق لتفادي الانزلاق نحو المجهول)، أما وزير الشؤون الخارجية الجزائري صبري بوقادوم؛ فقد حذر في تصريح لجريدة البلاد 17/2/2020 من تسارع وتيرة التدخلات الأجنبية في ليبيا بما يعزز استمرار «حرب الوكالة» في هذا البلد. وجدّدت السلطات الجزائرية عرضها لاحتضان جلسات حوار ومصالحة بين الأشقاء الليبيين).

وقد أصدرت وزارة الخارجية المصرية بتاريخ 2/1/2020؛ بيانا جاء فيه: (إن جمهورية مصر العربية تحذر من مغبة أي تدخل عسكري تركي في ليبيا وتداعياته، وتؤكد أن مثل هذا التدخل سيؤثر سلباً على استقرار منطقة البحر المتوسط، وأن تركيا ستتحمّل مسئولية ذلك كاملة، وأضاف البيان: أن أي احتمال للتدخل العسكري التركي في ليبيا؛ يهدد الأمن القومي العربي بصفة عامة، والأمن القومي المصري بصفة خاصة، ما يستوجب اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة بحماية المصالح العربية من جراء مثل هذه التهديدات).

إن حكومة الوفاق الليبي برئاسة فايز السراج معترف بها من المجتمع الدولي، ولا تستطيع أمريكا أو غيرها إظهار العداء لها بشكل مكشوف، ولا تستطيع كذلك دعم عميلها حفتر بشكل مباشر، بل تدعمه عن طريق عملائها من مثل السيسي وأردوغان، حيث تدخل تركيا في ليبيا هوأشبهبتدخلها في سوريا؛ وذلك من أجل توجيه الحلول السياسية مستقبلا لصالح حفتر.

فقد صرح القائم بالأعمال بالنيابة في السفارة الأمريكية جوشوا هاريس، 4/3/2020 في لقاء مع وزير الداخلية في حكومة الوفاق فتحي باشاغا؛ قائلا: (إن السفارة تتعهد بفرض عقوبات على الأفراد الذين يهددون السلام والأمن، والاستقرار في ليبيا). وأكد على دعم الولايات المتحدة لجميع الجهود الليبية؛ الرامية لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار، والاجتماع بين الأطراف الليبية في حوار سلمي، وأكد هاريس على أنّ السفارة الأمريكية ستعمل مع الوزير باشاغا لضمان التنفيذ الكامل للأمر التنفيذي رقم 13726 الصادر عن الولايات المتحدة، الذي يسمح بفرض عقوبات على الأفراد الذين يهدّدون السلام والأمن والاستقرار.

فهل ستسكت أوروبا؛ وهي ترى حكومة الوفاق(الشرعية) الموالية لها؛ تتداعى أمام تسلط أمريكا ومؤامراتها السياسية، وعملائها في الداخل والخارج؟! وهل ستسكت دول الجوار وخاصة الجزائر وهي ترى حفتر والدول الداعمة له يسيطرون على ليبيا ويهددون النظام السياسي في بلادها مستقبلا؟

الحقيقة أن هذا الصراع هو من أخطر الصراعات، ولا يقل خطورة عن الصراع في الشام واليمن؛ بل إنه أخطر منه، ولا يستبعد أن يؤجج هذا الصراع الداخلي المدعوم والموجه دوليا وإقليميا، صراعا إقليميا خطيرا؛ تمتد ناره لتشمل مصر والجزائر على وجه الخصوص، وتتأثر بلهيبه وشرره تونس والمغرب.

إن مما يؤسف له، ويدمي القلب؛ هو أن نرى هذه الصراعات الدموية في بلاد المسلمين، ولا تخدم إلا سياسات الغرب وأهدافه الاستعمارية؛ خاصة الدول النصرانية الكافرة. بينما اليهود يصولون ويجولون في فلسطين، ويهلكون الحرث والنسل، ويعيثون فيها فسادا، ويدنسون المسجد الأقصى المبارك؛ صباح مساء، ولا نسمع أن تركيا تريد التدخل لنصرة أهل فلسطين.

فإلى متى ستبقى الشعوب ساكتة على هؤلاء الرويبضات فوق رقابها، ألم يئن الأوان أن ترفع الأمة هذا الرجس من الحكام عن ظهورها، وتحكم كتاب الله عز وجل بين ظهرانيها؛ لتعود كما وصفها ربها عز وجل: [كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ].

كأن العراق خلا من ذي كفاءة لحكمه،

عبد الرحمن الواثق العراق

الخبر:

علق وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو على تكليف عدنان الزرفي بتشكيل الحكومة العراقية المقبلة، وقال في تغريدة له على تويتر: "يريد العراقيون حكومة تدعم سيادة العراق، وتوفر الاحتياجات الأساسية، وخالية من الفساد، وتحمي حقوقهم الإنسانية" ثم أردف بومبيو قائلا: "إذا وضع الزرفي، هذه المصالح أولا، فإنه سيحظى بدعم أمريكي ودولي". (شبكة أخبار العراق، 18 مارس 2020)

التعليق:

عدنان الزرفي شخص مغمور بلا مؤهلات، وطامح لمنصب رئاسة الوزراء، يدعي حمله لدرجة الدكتوراه من جامعة الكوفة/ النجف في الفقه، مع أن الأخبار تفيد بفصله من الجامعة لعدم انضباطه، فر من العراق عام 1991 بعد فشل ما سمي "بالانتفاضة الشعبانية" لإسقاط نظام صدام حسين، ثم هاجر إلى أمريكا للفترة 1991م - 2003م عاد بعدها إلى العراق بعد احتلاله. عينه الحاكم المدني بول بريمر محافظا للنجف، ثم أقصي عن المنصب، تدور حوله شبهات فساد في تسخير إمكانات المحافظة لأغراض شخصية، وأثار الكثير من الفتن والنزاعات في النجف، حتى ضاق أهلها به ذرعا، وتدرج في مناصب عدة، ثم استقر به الحال نائبا في البرلمان بعد انتخابات 2018.. حاول مغازلة المتظاهرين بشعارات هو غير مؤمن بها، من قبيل استنكار قتل الشباب المحتج، وانفلات السلاح، إلى غير ذلك مما لا يخالط بشاشة القلب، وتقلب من تكتل سياسي لآخر حسب مصلحته، فهو إنسان وصولي بلا جهد حقيقي.

وواضح من تأييد بومبيو له أنه أعد ليوم كهذا ليكون حاكما ورئيسا لحكومة العراق، إبان مكوثه في أمريكا. وتكاد تجمع كل المحافظات المنتفضة على رفضه، وأنه من جنس المسؤولين الفاسدين الذين ابتلي العراق بهم. ورئيس الجمهورية برهم صالح يعرف تلك الحقائق - ولا شك - لكنه النفاق وعدم الحرص على مصالح البلاد، فكلهم أجراء وذيول لهذا الطرف أو ذاك، ولا حول ولا قوة إلا بالله.. ولن يكون مصيره إلا كسابقه محمد علاوي.

لكن المدقق في شروط بومبيو لحيازة الدعم الأمريكي والدولي يجدها مجرد أوهام أو كذبا صريحا.. فعن أي سيادة، وأي حقوق إنسانية، وأي حكومة خالية من الفساد يهذي ذلك الأفاك بومبيو؟! هل يرضى بخروج قواته المحتلة من البلاد؟! ومن الذي أذل إنسانية المسلمين في العراق وغيره من بلاد المسلمين؟! أليست هي زعيمة الإرهاب العالمي أمريكا؟! إن الزرفي ليس إلا من شاكلة الخدم الذين كبلوا العراق باتفاقيات مذلة ومؤذية كالمالكي وغيره ممن تعاقبوا على خيانة العراق. ولن تنتهي القصة بتكليف هذا العميل أو ذاك حتى يأذن الله عز وجل بنصره المبين، وصدق فيهم قوله سبحانه: [فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِم مِّنْهُمْ أَحَدًا].

صحة الأبدان تتبع صحة الإيمان

إبراهيم سلامة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن ولاه.

قال الله تبارك وتعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (21) البقرة، عبادة الله هي الطاعة المطلقة لأمر الله ورسوله ﷺ، وتنظيم شؤون الحياة بشرع الله، وبأمره ونهيه لتستقيم حياة الناس.المسلمون فرادى والمسلمون جماعة وأمة، لا تستقيم حياتهم إلا بالعيش في مجتمع إسلامي رشيد تحكمه العقيدة الإسلامية، بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وتحقق العدل والإنصاف بين الناس، وترعى شؤونهم بتطبيق الشريعة الإسلامية، ومدلول العبادة أوسع وأشمل مما يقوم به المسلمون فرادى من الشعائر التعبدية المعروفة، من صلاة وصيام وزكاة وحج، إنما تشمل حياة الإنسان كلها من المهد إلى اللحد، كل حركاته ونشاطه في الحياة، إن كانت شعيره أو شريعة، من حكم وسياسة واقتصاد وتجارة وبيع وشراء، وقضاء وزواج وهدم وبناء وسلوك وأخلاق، وصلاة وصيام وزكاة، وجهاد في سبيل الله، والصبر على الشدائد والمحن، وتعمير الأرض، كل ذلك بالإلتزام بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ وتطبيق شرعه وتنفيذ أمره ونهيه، كل هذا يندرج تحت عبادة الله وطاعته وطاعة رسوله ﷺ.

ومن العبادة أن يقوم المسلم بخلافة الله في الأرض، فيعمرها بتطبيق شرع الله، في تنظيم شؤون حياة الناس بالشريعة الإسلامية، وينشر دين الله في أرجاء المعمورة، ويحافظ على بلاد المسلمين ويوحدها ويجعلها دولة واحدة من أقصاها إلى أقصاها، يعمها العدل والإحسان والأمن والأمان. والشر في عدم تطبيق شرع الله، والإلتجاء لأنظمة وقوانين من وضع البشر، أنظمة قاصرة وعاجزة عن التنظيم السوي لحياة الإنسان، وهذا ديدن الكفار وعملهم، يدعون لفصل الإسلام عن الحياة، وإبعاده عن تنظيم شؤون حياة الناس، متخذين من أنفسهم أربابا من دون الله، فلا عذر لمسلم يتبعهم، ويتخذ مسلكهم وطريقة عيشهم، منهجا لحياته وطريق لعيشه وسبيلا لدعوته.قال الله تبارك وتعالى: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ (65) وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ سَاءَ مَا يَعْمَلُونَ) 66 المائدة، بمعنى لو أن أهل الكتاب اليهود والنصارى أمنوا بما أنزل إليهم، واتبعوه وعملوا به، وتحروا رضوان الله واتقاء غضبه وسخطه، لكفر الله تبارك وتعالى خطاياهم، ورضي عنهم وأرضاهم، وأدخلهم جنات النعيم، ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل حين أنزلت إليهم، أي حكموا بها ونظموا شؤون حياتهم بحسبها، وعملوا بمقتضاها بدون تحريف ولا تبديل، (لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ) كناية عن رغد الحياة وطيبها، والخيرات التي تعم حياة المؤمنين، حين يطبقون شرع الله ويلتزمون كتاب الله وسنة رسوله ﷺ - بعكس ما عليه المسلمين اليوم من أنهم لا يطبقون شرع الله - وذلك أن الإيمان يحتم العمل والإلتزام بما (أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ) وهذا ديدن المؤمنين كافه في كل زمان ومكان.

وحين جاء الإسلام وجب الإيمان والعمل به دون غيره من الناس كافه، حتى يفي الله تبارك وتعالى بوعده، للمؤمنين بحياة أمنة مطمئنة، فمن يحقق منهج الله تبارك وتعالى في تنظيم شؤون حياته، ويحكمها بالشريعة الإسلامية، وتقوم حياته في جميع

جوانبها على أساس العقيدة الإسلامية، ولا تنفصل أي جزئية منها عن الإسلام، يكون له حسن العاقبة والجزاء في الآخرة وصلاح الحياة الدنيا وحسن العيش فيها، (لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ) على وجه الحقيقة. أما من أعرض عن ذكر الله وطاعته وإقامة دينه وتنفيذ شرعه، فهو ممن أعرض عن ذكر الله، قال الله تبارك وتعالى: (وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى (124) قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا (125) قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى (126) وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى) 127طه، ومفهوم هذه الآية الكريمة والله أعلم، ينطبق على حال المسلمين هذه الأيام، بلادهم لا تحكم بشرع الله، والظلم والبطش والاستبداد والقتل يعمها، والفقر والمجاعة والهجرة وتسلط الأعداء يلف غالبية بلاد المسلمين، وهذا الحال ليس بحال المجتمع الإسلامي، ولم تكن يوما هذه الصفات من صفات الحكم الإسلامي، حيث أن بلاد المسلمين اليوم تحكم بالرأسمالية الاستعمارية المحاربة للإسلام والمسلمين، فضنك الحياة وضيقها يعم بلاد المسلمين، وعذاب يوم القيامة سيصيب كل منا بقدر قبوله لهذه الأوضاع والرضا بها، وقبوله بالحكم بغير ما أنزل الله فيصبح مثل من لم يؤمن بآيات ربه، فيكون جزاءه والعياذ بالله (وَكَذَلِكَ نَجْزِي مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنْ بِآيَاتِ رَبِّهِ وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَى).

وهذا لا يعني أن وجود الدولة الإسلامية والحكم بما أنزل الله تبارك وتعالى، بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ضمانة من حدوث الأوبئة والأمراض والكوارث الطبيعية، من البراكين والعواصف والتسونامي والقحط والجراد وغيرها، فهذه من خلق الله تبارك وتعالى ومن سننه التي وضعها للحياة، يسلطها على من شاء من عباده لحكمة عنده، وعلى المؤمنين الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية عند حدوثها طاعة لله ولرسوله، فقد كان طاعون عمواس والقحط الذي حصل في بلاد المسلمين أيام حكم الخليفة الراشد سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه. إلا أن الحكم بما أنزل الله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم يضمن لنا رضوان الله وتحقيق وعده لنا بقوله تبارك وتعالى: (وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ) على وجه الحقيقة كما حصل أيام سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين وايام كثيرة وطويلة من عمر الأمة الإسلامية، وما ضعفت وتفرق أمرها وساء شأنها إلا بعد أن ابتعدت عن طاعة الله وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم.

وقال الله تبارك وتعالى: (وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ) (155) الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (156) أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ) 157البقرة، قد يمتحن بعض المسلمين بشيئ من الخوف، على نفسه وماله وقد تنقص أمواله وتخسر تجارته، أو يمرض هو أو أحبائه أو يموت بعضهم، وقد يصيب القحط والجدب مزروعاته، وهو يعلم أن هذه كلها بقدر الله وعلمه وما كانت لتخطئه، فيصبر عليها ويدعو الله بالفرج ويحتسب الأجر والثواب عند الله ويتمثل قول الله (إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ)، (وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ) فيملئ الرضا قلبه والرجاء برحمة ربه ، فيصبر ويعلم أن الله تبارك وتعالى اختار له الأفضل فلا يصاب بالهلع ولا بالرعب، ويحتسب ما أصابه عند الله وينتظر الفرج، قال رسول الله ﷺ: (عَجَبًا لأمرِ المؤمنِ إنّ أمْرَهُ كُلَّهُ لهُ خَيرٌ وليسَ ذلكَ لأحَدٍ إلا للمُؤْمنِ، إنْ أصابتهُ سَرّاءُ شَكَرَ فكانتْ خَيرًا له، وإنْ أصابتهُ ضَرّاءُ صَبَرَ فكانتْ خَيرًا له) رواه مسلم. وقد نظم الشرع التصرف في حال الوباء، حيث منع الدخول أو الخروج من مكان الوباء، ليمنع انتشاره وللتحكم به، وحث ألا يدخل صحيح على المريض المعدي، أي يجب اتباع أحكام الشرع بهذا الخصوص كما هو الحال في كل شأن من شؤن الحياة الإلتزام بأحكام الشرع، وقال الله تبارك وتعالى: (ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) 41 الروم، بمعنى أن الفساد عم العالم واستشرى، وذلك بمعصية الناس وعدم طاعتهم لله تبارك وتعالى ولرسوله ﷺ، وتحكيم شرع الله بتنظيم شؤون حياتهم، فكثرت الحروب والأوبئة والظلم واستغلال القوي الضعيف، وأكل الأطعمة التي حرمها الشرع، فكانت هذه الفيروسات التي لا ترى بالعين المجردة لضئالة حجمها وضعفها، والإنسان الذي سير المركبات الفضائية إلى الفضاء، وما مكنه الله تبارك وتعالى من العلم، يقف ضعيفا حائرا مرعوبا منها، لظلمه وتجبره وكفره، فهذا الوباء بلاء من الله تبارك وتعالى (لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ) بمعنى أن طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ، وتنظيم شؤون حياة الناس بشريعة الله، هي المنجية لهم والقادرة على مكافحة هذه الأوبئة بأقل التكاليف، والقادرة على تحقيق السعادة لهم في الدنيا والآخرة، لأنها أوامر الله ونواهيه وحكمه وشريعته، والله تبارك وتعالى أدرى وأعلم بما يصلح خلقه ويسعدهم، ربنا اغفر لنا ولوالدينا وارحمنا وتولنا وارحم المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء والأموات، وصلي اللهم وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن ولاه، والحمد لله رب العالمين (وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَى أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ).

الديمقراطية بين حكم الشرع والعقل (الجزء الثاني عشر)

محمود رضا

فساد الديمقراطية في تطبيقاتها العملية من عدة وجوه من الزاوية العقلية(1)

المفسدة الأولى:

من فساد الديمقراطية العملي سحب البساط من تحت أرجل الشعب، ونزع إمكانية محاسبة الحكومة والبرلمان على قراراتهم وتشريعاتهم، بدعوى أن البرلمان يمثل الشعب، وبالتالي فله حق التشريع وسن القوانين كما يشاء حتى ولو خالف في ذلك رغبات الشعب. وسنضرب هنا مثاليين اثنين:

في الإضرابات التي سميت إضرابات «حركة السترات الصفراء» في فرنسا، حيث خرج الناس والنقابات احتجاجا على أسعار الوقود وغلاء المعيشة ثم تطورت لتشمل المطالبة بمجموعة من الإصلاحات. وكان واضحا أن الشعب في جماهيره لا يوافق البرلمان على تشريعاته وقوانينه.. فالمظاهرات وان كان ظاهرا أنها تعبير عن إرادة الشعب لكنها كانت عنيفة وقوية ولا تعكس إرادة البرلمان والديمقراطية في تشريعاتهم وقوانينهم..

فالمشرع في البرلمان هم المنتخبون بمساعدة أصحاب رؤوس الأموال والذين يرى فيهم الشعب أحسن الأسوأ.

المثال الثاني: هي ضريبة التلفاز التي تضرب على الشعب في ألمانيا كل ثلاثة أشهر، ليتم بها تمويل القنوات الرسمية، وتؤخذ بالقوة والإجبار بالرغم من أن أغلبية الشعب يرفضها. وهناك ملايين رفعت عليهم قضية جباية لتحصيل هذه الضريبة.

ولو أن الموضوع عرض على الشعب مباشرة فسيرفض الناس هذه الضريبة بالأغلبية المطلقة وسيصوت لإلغائها.

فالبرلمان يمثل مصالح أصحاب رؤوس الأموال وقد ذكرنا في احد الحلقات السابقة كيف يتم تمويل أعضاء البرلمان وتزويده بمزايا، فيصبح أسيرا لأصحاب رؤوس الأموال.

وفوق ذلك لو أن الشعب كان له كلمة لتم إلزام كل عضو برلمان ببيان كل مداخيله المالية وكل المنصب التشريفية والوظيفية في البنوك وشركات التامين ومجالس إدارات الشركات العملاقة.. فهذه رغبة شعبية موجودة ولكن لا سبيل لتنفيذها لأن المتحكم في إمكانية إقرارها أو عدم إقرارها هم ممثلو أصحاب رؤوس الأموال.

المفسدة الثانية: النظام البرلماني الذي يغطي الأحزاب معرّض للإبتزاز من الأحزاب الصغيرة حين يتم تشكيل الائتلافات. وقد يستطيع حزب يمثل أقل من سبعة بالمائة من إملاء شروطه على الحزب المتقدم في الانتخابات فيلغي بذلك رغبات أحزاب اكبر منه لها نسبة تمثيل تقارب العشرين بالمائة أو أكثر.

فمثلا الحزب المسيحي الألماني كان يدخل في ائتلافات مع الحزب الليبرالي الألماني الذي كانت نسبته لا تزيد عن عشرة بالمائة، ولكسبه في مفاوضات تشكيل الائتلاف يخضع لمطالبه في قضايا الضريبة على الشركات وأصحاب رؤوس الأموال، ولا يؤخذ في تشكيل الحكومة ولا في التشريع مطالب أحزاب أخرى اكبر من الحزب الليبرالي كالحزب الاشتراكي أو حزب الخضر..

وعندما يملي حزب صغير شروطه على الحزب الفائز في أعلى نسبة من الأصوات.. يكون بذلك أمضى رغبات أقلية في المجتمع ضد رغبة الأكثرية.. فيتنازل الحزب المشكل للحكومة لشريكه الصغير في الائتلاف لكسبه. وهذه تحدث في كل الأنظمة الديمقراطية التي تتعدد فيها الأحزاب وقد حدث كثيرا أن أمضى الحزب الليبرالي الألماني رغباته والتي تعتبر رغبة لطبقة الارستقراطيين والشركات العملاقة.. وهو ما لا يجهله الناس.

المفسدة الثالثة: عند الحديث عن أغلبية تشكل الحكومة وتحسم البرلمان لا يؤخذ بالحسبان نسبة من ليس لهم حق الاقتراع ومن لم يشارك في الانتخابات ولا نسبة من ذهب للانتخابات وانتخب من الأحزاب التي لم تنجح في دخول البرلمان. وبعملية حسابية بسيطة سنجد أن الحكم لا يمثل الأغلبية بل يمثل أقلية.

ونضرب هنا مثالا هو الانتخابات الألمانية سنة 2017.

يبلغ عدد سكان ألمانيا حسب إحصائيات 2018 83 مليون نسبة تقريبا.. منهم 63 مليون ونصف لهم حق التصويت وممن لهم حق التصويت شارك 75 بالمائة في الانتخابات.. ومن شكل الحكومة هما الحزبان المسيحي والاشتراكي ونسبتهما مجتمعة ممن شارك في الانتخابات 47,3 بالمائة وبحسب بسيطة سنجد أن ما سموه حكم الأغلبية لم يمثل في الحقيقة إلا 22 مليون و232 ألفا من السكان. أي ما يقارب 27 بالمائة من السكان..

فلا وجود فعلياً لحكم الشعب ولا لحكم الأغلبية، فالأغلبية البرلمانية لا تمثل على أرض الواقع اغلبية الشعب والمثال الألماني ماثل أمامنا.

وفوق فساد فكرة الأغلبية البرلمانية تأتي فكرة الابتزاز الحزبي من الأحزاب الصغيرة، فتمضي تشريعات وقوانين لا تمثل إلا نسبة لا تصل لعشرة بالمائة من الشعب.

في الجزء القادم سنتابع بيان فساد تطبيقات الديمقراطية وتناقضاتها إن شاء الله

انتهاء الأيام الأليمة التي مرت بلا خليفة قريب بإذن الله

صلاح الدين الأوزبيكي

الطفل الذي في حضن أمه يكون ساكنا ومطمئنا، والذي يجعله كذلك هو محبة ومرحمة أمه. ولا يزال الإنسان يشعر بهذه المحبة والمرحمة عندما يبلغ سن الرشد أيضا وحتى في شيخوخته! لأن أمه تُعدّ بمثابة الحماية والدرع القوي والطبيب الماهر والمربّي الصابر. وجملة القول فإن الأم هي الحضن الحنون الذي يشارك في آلام ومتاعب طفلها في الحياة سواء بسواء. لذلك يجد الإنسان نفسه عاجزا عند فقدان أمه. كذلك اليوم أصبحت الأمة الإسلامية في مثل هذه الحالة، لأن الأمة تعيش منذ ما يقرب من القرن كالطفل الذي فارق أمه وتعاني من العجز وتكابد وتُذلها الأمم الأخرى؛ لأنها اليوم بلا خليفة يحميها كأمها ويشارك في آلامها.

ففي 3 مارس عام 1924م تم إلغاء الخلافة رسميا على يد الخائن اليهودي مصطفى كمال. وقد انطبع هذا اليوم في ذاكرة الأمة باعتباره يوما أسود. ففي ذلك اليوم وجّه الكفر إلى صرح الإسلام ضربة عنيفة بأيدي عملائه ووصل إلى إدخال النظام الذي من عقل الإنسان الناقص بوسوسة الشيطان، وصل إلى إدخال هذا النظام في حياة المسلمين! وها هي أمة الإسلام ترزح منذ ما يقرب من القرن تحت القوانين الشيطانية. فعلى مدى هذا القرن تم إبعاد أحكام الله عن حياة الأمة ووصل تطبيق العقائد الباطلة إلى حد أصبح المسلمون في أيدي الخونة الشريرين الأنانيين - بعد حرمانهم من العدل والرحمة والرفق - أصبحوا كالعبيد! فاليوم يُدنّس الكفر بلاد المسلمين بنظامه القذر وقوانينه الفاسدة ويمد براثنه النجسة والقذرة إلى مقدساتنا ويسفك دم المسلمين ويعتدي على حياتهم.

ففي سوريا وفلسطين والعراق واليمن وميانمار ونيجيريا والهند وأوزبيكستان والإيغور وأفغانستان وسائر بلاد المسلمين يقتل الكفار المسلمين ويعتقلونهم بأيديهم وبأيدي عملائهم ويأكلون لحومهم! وقد ملأ بكاء وصراخ الأطفال الذين يُقتَلون وعويل الأمهات اللواتي فقدن أولادهن وأنين الأخوات اللواتي انتهكت أعراضهن، ملأ هذا البكاء والصراخ والعويل والأنين الدنيا بأسرها! فتحولت الدنيا إلى دار حزن للمسلمين.

كل هذا بسبب قول المسلم ربيَ الله، ولأنه مسلم، ولغياب جنته التي تحميه! ولأنه لا يوجد للأمة اليوم معتصم يلجم الظالمين ويحرّك جيوش المسلمين من أجل امرأة صرخت: «وامعتصماه»! لأنه لا يوجد للأمة اليوم صلاح الدين الذي حرّر القدس من الكفار! ولأنه لا يوجد للأمة اليوم عمر العادل الذي خاف من الله بسبب جوع عائلة في بلاده وأتى من بيت المال بكيس فيه الطعام يحمله على ظهره! ولأنه لا يوجد للأمة اليوم عبد الحميد الذي آثر الموت على أن يبيع أرض الأمة ولو شبرا واحدا منها لليهود! لذلك كله يتقلب الكفار اليوم في بلادنا بغطرسة ويدنسون مساجدنا ويقومون بالدعاية لثقافتهم الفاسدة بلا خوف وهم في الماضي كانوا يخافون أن يطأوا أرض المسلمين قبل أن يستأذنوا ويأخذوا الأمان.

ولكن هذا كله سيزول قريبا بإذن الله. فإن الكفر مهما حاول أن يقلع الإسلام من قلب الأمة فلن يستطيع! واليوم هو يظن أن انتصاره أبدي وفي الواقع هو هلاكه! فالله تعالى يقول: [إِن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ].

وقول ربنا العظيم هذا الذي هو غالب على أمره يحثنا لئلا تخور عزيمتنا بسبب وضعنا هذا، بل نجتهد ونبذل ما في وسعنا لنيل فضل ورحمة ربنا عز وجل! فالله تعالى يقول: [وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ].

واليوم يعمل أبناء الأمة الصادقون بثبات وإخلاص لإقامة دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي ستُعيد الإسلام إلى الحياة وتكفل عزة ورفاهية رعيّتها وتلجم الظالمين. وهذه الدولة ستقوم قريبا بإذن الله وعونه! وقد بشرنا نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم الذي هو رحمة للعالمين «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةً عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ». هذه البشارة تهبهم القوة في هذا العمل.

ويومئذ يتربع الفرح مكان الحزن في القلوب! ويومئذ يرتعش عالم الكفر رعبا! ويومئذ يُوقِنُ الجميع بصدق وعد الله رب العالمين! [وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ * بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ].

مشروع الإسلام العظيم (8)

الأستاذ سعيد رضوان القيسي

دولة الإسلام طراز فريد في نظام الحكم، من جهة الأساس الذي قامت عليه، ومن جهة التشريع، ومن جهة أجهزة الدولة واختصاصاتها، فهي تقوم على عقيدة الإسلام والمشرع فيها هو الله والذي حدد الحقوق والواجبات هو الشرع الحكيم.

أجهزة دولة الخلافة ثلاثة عشر جهازاً وهي:

1. الخليفة رئيس الدولة.

2. المعاونون وزراء التفويض.

لقد كان لرسول الله وزيران هما أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، ومعنى الوزير في الشرع ليس بالمعنى الاصطلاحي العصري، بل بمعنى المعاون لأن الحكم في الإسلام فردي وليس جماعياً.

3. وزراء التنفيذ.

هم الكتبة، ومهمتهم معاونة الخليفة في التنفيذ والملاحقة والأداء من الخليفة وإليه.

4. الولاة.

5. أمير الجهاد.

6. الأمن الداخلي.

7. الخارجية.

8. الصناعة.

9. القضاء.

10. الجهاز الإداري، مصالح الناس.

11. بيت المال.

12. الإعلام.

13. مجلس الأمة، الشورى والمحاسبة.

الخلافة حقيقة شرعية وضرورة بشرية

خليفة محمد

من المعلوم في أصول الفقه أن الحقائق ثلاث: شرعية وعرفية ولغوية، فحين البحث في معنى أي لفظ ورد في نصوص الشرع لا بد من بحث موضوع الحقائق، فينظر الفقيه في معنى اللفظ، فإن وجد له معنى شرعياً أخذ به، وإن لم يكن للفظ معنى شرعي بحث له عن معنى عرفي، فإن لم يوجد، بحث عن معناه في لغة العرب بما يناسب سياقه الوارد فيه.

ولما كانت كلمة (الخلافة) واردة في نصوص الشرع فإنه يتحتم علينا أن نعرف معناها، وذلك بتطبيق القاعدة الأصولية المذكورة أعلاه، القاعدة المتعلقة بالحقائق، فقد روى الإمام أحمد عن النعمان بن البشير رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «تَكُونُ النُّبُوَّةُ فِيكُمْ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا عَاضًا، فَيَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ مُلْكًا جَبْرِيَّا، فَتَكُونُ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ، ثُمَّ يَرْفَعُهَا إِذَا شَاءَ أَنْ يَرْفَعَهَا، ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ، ثُمَّ سَكَتَ»، فقد وردت كلمة (الخلافة) في هذا الحديث، ومعناها شكل نظام الحكم في الإسلام، وهو معنى شرعي دلّت عليه النصوص الشرعية، كقوله عليه الصلاة والسلام: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الأَنْبِيَاءُ، كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ خَلَفَهُ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي، وَسَتَكُونُ خُلَفَاءُ فَيَكْثُرُونَ»، قالوا: فَمَا تَأْمُرُنَا يَا رسول الله؟ قال: «فُوا بِبَيْعَةِ الأَوَّلِ فَالأَوَّلِ» فقد كان الأنبياء هم الذين يسوسون الناس، أي يرعون شؤونهم ويحكمونهم، وبيّن عليه الصلاة والسلام أنه سيليه خلفاء كثر، وأمر بالوفاء ببيعة الأول فالأول، فحدد طريقة نصب الخليفة، وهي البيعة، وكذلك قوله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا بُوِيعَ لِخَلِيفَتَيْنِ فَاقْتُلُوا الآخَرَ مِنْهُمَا» فهنا تأكيد على وحدة الخلافة، وأن خليفة المسلمين واحد وجوباً، بدلالة أمره بقتل المتأخر من الخليفتين، أي قتل من ينازع الخليفة في الخلافة، ومدار الحديث كله حول شكل نظام الحكم في الإسلام، فالخلافة بهذا المعنى لفظ شرعي له حقيقة شرعية، لم يخالف في هذا أحد من علماء الأمة المعتبرين.

ومن الأئمة الذين قالوا بوجوب الخلافة والإمامة - على سبيل المثال وليس الحصر - أبو المعالي الجويني، والماوردي، وابن حزم، وابن حجر الهيثمي، وابن حجر العسقلاني، وابن خلدون، والنسفي، وجمال الدين الغزنوي، وعضد الدين الأيجي، والقرطبي، وابن تيمية، والشوكاني، وشمس الدين الرملي،... وغيرهم كثير، ووصفوها بأنها أعظم واجبات الدين، ووصفها بعضهم بأنها من أصول الدين، ووصفت بأنها تاج الفروض، لتوقف كثير من الفروض على وجودها، وانعدامها بانعدامها، حتى نقل بعضهم إجماع علماء الأمة على وجوبها، ولم يشذ عن هذا الإجماع إلا الأصم، ونقل ابن حزم اتفاق جميع أهل السنة والشيعة والخوارج ما عدا النجدات منهم على وجوب الإمامة.

ولعل من أكثر ما يثير العجب أن يصبح موضوع الخلافة مثار نقاش وحوار، لسنا نقصد عامة الناس، ولكن من بعض علماء تولوا مناصب شرعية في الأوقاف والجامعات والأزهر، وهم يعلمون علم اليقين أنها عند المسلمين من المعلوم من الدين بالضرورة طوال تاريخ المسلمين المديد، ولعل ما يفعله أمثال هؤلاء من محاولة صرف المسلمين عن إعادة الخلافة إنما هو لإرضاء أسيادهم وأولياء نعمتهم، الذين ينفذون مخططات الكافر المستعمر.

وبنظرة فاحصة إلى حال العالم اليوم، نرى حاجته للإسلام، مطبّقاً في دولته، دولة الخلافة، نظراً لما جرّه المبدأ الرأسمالي على العالم بأسره من ضياع وشقاء، هذا المبدأ أفقد الإنسان معرفته بحقيقته، ومعرفته بخالقه، ومعرفته بمصيره، ومعرفته بالغاية التي وجد من أجلها. هذا المبدأ الذي حوّل الإنسان إلى مجرد آلة صمّاء، يعمل ليل نهار لأجل شهواته. هذا المبدأ الذي مكّن فئة قليلة من الناس من ثروات العالم على حساب السواد الأعظم من الناس في العالم، لا يجد كثير من البشر قوت أولادهم اليومي، بينما الفئة القليلة لا تدري أين تنفق أموالها! هذا المبدأ الذي أتاح لعدد من الدول الكبرى أن تفرض سياساتها ومخططاتها لتمتص الثروة من باقي دول العالم، هذا المبدأ الذي أطلق يد الرأسماليين في تجارة السلاح والحروب ولو كان في ذلك دمار البشرية وإزهاق أرواحها، وأطلق أيديهم في تجارة الجنس والأطفال والأعضاء البشرية والمخدرات والخمور والفيروسات، هذا المبدأ الذي جعل الإنسان كائناً متمرداً بإطلاق حرياته في الاعتقاد والرأي والملكية والسلوك الشخصي، هذا المبدأ الذي أفسد البشر والشجر والحجر، وأفسد في الأرض بعد إصلاحها.

لقد ضجّت البشرية من تطبيق المبدأ الرأسمالي عليها، وتبحث عن البديل، ولكنهم مصروفون عن البديل الحقيقي والصحيح، الذي هو الإسلام المنزّل من عند الخالق الذي خلق الإنسان، وهو أعلم بما خلق، وهو سبحانه أعلم بما يَصْلُحُ لما خَلَقَ. (أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ). (هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ).

فيا أيها المسلمون، صحيح أن إقامة الخلافة فرض عليكم، وأنتم آثمون لعدم إعادتها بعد هدمها، ولكنكم لستم وحدكم بحاجة إليها، بل إن البشرية جمعاء تحتاجكم وتحتاجها، وتتطلع إليكم لتنقذوها من براثن الرأسمالية العفنة، وهذا أمر الله سبحانه وتعالى لكم، أن تقوموا بتحكيم شرعه سبحانه وتعالى، وحمله إلى الناس كافة بالدعوة والجهاد، واعلموا أن الخلافة وعد ربكم سبحانه، وبشرى رسوله صلى الله عليه وسلم، وهذا حزب التحرير بينكم ومعكم يعمل لإعادتها، فاعملوا معه، وانصروه وآزروه، إن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ.

المدير المسؤول
منصف المقدم

رئيس التحرير
حسن نوير

www.attahrir.info

المقر الاجتماعي
17 نهج باب الخضراء - تونس

التلفون: 71345949
الفاكس: 71345950
press@attahrir.info